جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

شعبـــة: علوم محاسبية ومالية

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

دور قياس تكلفة التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة

دراسة حالة جامعة أدرار (الفترة2012-2015)

إعداد الطالبتان:

بوهني نعيمة

محجوبي زينب

إشراف الأستاذ:

د/ بن العارية حسين

لجنة المناقشة

الدكتور حروشي جلول	رئيسا
الدكتور بلعارية حسين	مشرفا
الأستاذ العبادي أحمد	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2015-2016

شكر و عرفان

قال تعالى : { لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

بعد شكر الله ،

تتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل

المشرف "الدكتور بن العامرية حسين" على قبوله الإشراف

على هذا البحث المتواضع كما لا يفوتنا تقديم الشكر

إلى كافة الأسرة الجامعية .

قائمة الجداول

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
فهرس الموضوعات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق على إدارة التعليم العالي	03
تمهيد	04
المبحث الأول: مفاهيم أساسية في إدارة الجودة الشاملة	05
المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة الجودة الشاملة	05
المطلب الثاني: تعريف الجودة وإدارة الجودة الشاملة	07
المطلب الثالث: أساليب وأدوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة	11
المطلب الرابع: أهمية إدارة الجودة الشاملة	13
المبحث الثاني: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	13
المطلب الأول: تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	13
المطلب الثاني: مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	15
المطلب الثالث: محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	16
المطلب الرابع: مراحل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	19
المبحث الثالث: أساسيات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي	20
المطلب الأول: مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	20
المطلب الثاني: متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	21
المطلب الثالث: أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	22
المطلب الرابع: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	23
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: تكلفة التعليم العالي وسبل قياسها	25
تمهيد	26
المبحث الأول: الإطار النظري لتكلفة التعليم العالي	27
المطلب الأول: تطور المفاهيم الاقتصادية للتكلفة التعليمية	27
المطلب الثاني: تكلفة التعليم العالي واهم مؤشراتها	30
المطلب الثالث: أهداف دراسة تكلفة التعليم العالي	34

المبحث الثاني: أساسيات تكلفة التعليم العالي	35
المطلب الأول: أسباب ارتفاع تكلفة التعليم العالي	36
المطلب الثاني: ضوابط تحديد تكلفة التعليم العالي	37
المطلب الثالث: عوامل خفض تكلفة التعليم العالي	39
المبحث الثالث: النماذج الأساسية في قياس تكلفة التعليم العالي	41
المطلب الأول: نماذج تقدير تكلفة التعليم العالي	41
المطلب الثاني: طرق قياس تكلفة التعليم العالي	44
المطلب الثالث: طرق التنبؤ بتكلفة التعليم العالي وتحليلها	46
خلاصة الفصل الثاني	49
الفصل الثالث: دور قياس تكلفة التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة بجامعة أدرار	50
تمهيد	51
المبحث الأول: جامعة أدرار النشأة ومؤشرات دالة	52
المطلب الأول: نشأة جامعة أدرار	52
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لجامعة أدرار	53
المطلب الثالث: مؤشرات كمية خاصة بجامعة أدرار خلال الفترة 2012-2015	54
المبحث الثاني: حساب تكاليف التعليم بجامعة ادرار	55
المطلب الأول: التكلفة الفردية التي يتحملها الطالب من اجل التعليم الجامعي	56
المطلب الثاني: التكلفة الاجتماعية التي تتحملها الدولة من اجل تعليم الطالب	56
المطلب الثالث: تقدير تكلفة التعليم العالي	64
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين تكلفة التعليم العالي وأراء أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية حول الجودة الشاملة في التعليم العالي	65
المطلب الأول: إجراءات الدراسة التطبيقية	65
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان	67
المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان ومقارنتها مع تكلفة التعليم العالي	72
خلاصة الفصل الثالث	75
خاتمة	77
قائمة المراجع	80
الملاحق	84

قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	عناصر الاختلاف بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة	06
02	أوجه الاختلاف بين الجودة الشاملة والايزو 9001	10
03	العناصر الأساسية للنفقات الجارية والرأسمالية	42
04	تطور عدد الطلبة	54
05	تطور عدد الطلبة المتخرجون خلال الفترة 2012-2015	54
06	تطور عدد الأساتذة الدائمون خلال الفترة 2012-2015	55
07	تطور الهياكل البيداغوجية بجامعة أدرار خلال الفترة 2012-2015	55
08	التكلفة الفردية التي يتحملها الطالب	56
09	صافي التكلفة الفردية	56
10	نسبة طلبة ليسانس بكلية الاقتصاد من إجمالي طلبة الجامعة	57
11	تكلفة هيئة التدريس	58
12	تكلفة الموظفين	58
13	تكلفة الصيانة	58
14	نصيب الطالب من تكاليف الرعاية الصحية	59
15	نصيب الطالب من تكاليف النشاطات العلمية والثقافية والرياضية	59
16	نصيب الطالب من تكاليف الأدوات واللوازم	60
17	التكلفة التي تتحملها الدولة من أجل إقامة الطلبة	60
18	نصيب الطالب من التكلفة الرأسمالية	61
19	عناصر تكلفة التعليم الجامعي بجامعة ادرار	64
20	درجات مقياس ليكرت الخماسي	66
21	الصدق الداخلي المتعلق بعبارات استبيان الأستاذ	67
22	الصدق الداخلي المتعلق بعبارات استبيان الطالب	68
23	دراسة الثبات بمعامل الفاكرونباخ	69
24	توزيع أفراد العينة من الطلبة حسب الجنس	69
25	توزيع أفراد عينة الطلبة حسب العمر	69

26	توزيع أفراد عينة الطلبة حسب الصفة	70
27	حالة الاستمارات	70
28	توزيع أفراد العينة من الأساتذة حسب الجنس	70
29	توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب العمر	71
30	توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب الخبرة	71
31	توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب الرتبة	71
32	متوسط الموافقة لعبارات الاستبيان الموجه للأساتذة	72
33	ترتيب العبارات المتعلقة بالجودة في نظر الطالب	74

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	استمارة استبيان موجهة لأساتذة جامعة أدرار
02	استمارة استبيان موجهة لطلبة ليسانس في كلية الاقتصاد بجامعة أدرار
03	ميزانية التسيير لجامعة أدرار للسنة المالية 2013
04	ميزانية التسيير لجامعة أدرار للسنة المالية 2014
05	ميزانية التسيير لجامعة أدرار للسنة المالية 2015
06	مقرر تسجيل عملية دراسة و إنجاز كلية العلوم الاقتصادية
07	مقرر تسجيل عملية تجهيز كلية العلوم الاقتصادية

المقدمة

مقدمة

لقد حظي قطاع الوحدات غير الهادفة للربح بأهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة قياسا بحجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع وحجم الخدمات التي يؤديها. ومن أهم هذه القطاعات قطاع التعليم الذي يمثل التعليم العالي فيه قمة الهرم التعليمي، مما يجعله يتحمل القسط الأوفر في إحداث التنمية المنشودة، باعتبارها الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية القادرة على النهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، إضافة إلى دوره في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها من خلال البحث العلمي وإعداد المتخصصين في مجالاته وتطوير أساليب خدمة المجتمع والبيئة.

عملية تطوير التعليم لاقت اهتمام كبير في معظم دول العالم وكان من أهم أدوات تطويرها تطبيق معايير الجودة الشاملة التي أصبحت سمة من سمات العصر الحالي، مما جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة، باعتبارها احد الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة التي ظهرت لمسايرة التغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها، وبعد ترسيخ فكرة اقتصاديات التعليم واعتبار التعليم استثمارا وليس استهلاكا، أصبحت المؤسسات التعليمية تحت ضغط كبير لاستخدام الجودة كمعيار للمنتج التعليمي وأصبحت الجودة شعارا ومطلبا، فسعى العديد من الباحثين للاستفادة من مبادئ الجودة الشاملة في ميدان التعليم بغية التحسين في نوعيته، والارتقاء بالعملية التعليمية بمختلف مكوناتها.

لقد واكب الإنفاق على التعليم الارتفاع في تكلفته وبالأخص التعليم العالي، الأمر الذي ساهم في ظهور جوانب سلبية، تمثلت في انعدام التوازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي في العملية التعليمية، بالشكل الذي اثر على مستوى أداء النظام التعليمي في الجامعات وقلل من إنتاجيته، وبات من الأمور التي يكاد يجمع عليها جميع العاملين والمهتمين بحقل التربية والتعليم، هو أن النظام التعليمي برمته يحتاج إلى تطوير نوعي يشمل عناصره المادية والشبه مادية في الإنتاجية التعليمية، بالشكل الذي يحقق التوازن بين التكلفة والجودة الشاملة في التعليم العالي.

أولا: إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور قياس تكلفة التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة في جامعة أدرار للفترة2012-2015؟

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة الأسئلة الفرعية الآتية:

-ما المقصود بالجودة الشاملة؟

-ما المقصود بإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؟

-ما الركائز الأساسية في إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؟

-ما مدلول التكلفة في التعليم العالي؟

-ما الأساسيات المهمة في تكلفة التعليم العالي؟

-ما هي أهم نماذج قياس التكلفة في التعليم العالي؟

– ما هي أهم المؤشرات الكمية الخاصة بتطور جامعة ادرار؟

– ما هو متوسط تكلفة التعليم العالي في جامعة ادرار؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من اجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الجودة الشاملة تتمثل في جودة المنتجات والخدمات.

الفرضية الثانية: قياس تكلفة التعليم العالي يسهم في تحقيق الجودة الشاملة بالتعليم العالي.

الفرضية الثالثة: تكلفة التعليم العالي تقاس من خلال نماذج رياضية اقتصادية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

–إبراز الحاجة الكبيرة إلى معرفة مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم العالي عبر بناء المعرفة النظرية اللازمة بهذا المجال.

–توضيح الأساس الفكري والعلمي لتكلفة التعليم العالي باعتبارها احد المواضيع الهامة التي نالت اهتمام الباحثين في علم الاقتصاد.

– التعرف على اثر قياس تكلفة التعليم العالي على الجودة الشاملة بجامعة ادرار.

– التحديد الدقيق لتكلفة دراسة الطالب الجامعي بجامعة ادرار.

أهمية الدراسة:

تحظى هذه الدراسة بأهمية كبيرة، وهذه الأهمية تنبع من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو قياس تكلفة التعليم العالي لأجل تحقيق الجودة الشاملة، فمؤسسة التعليم العالي تعد احد الركائز الأساسية في تحقيق البناء السليم للمجتمعات. كما أن قياس تكلفة التعليم العالي يؤثر على الكثير من القرارات المهمة في الجامعة من تمويل وتخطيط ورقابة، ويسهم الموضوع من جانب آخر في وضع أسس تساعد على ترشيد الإنفاق على التعليم العالي، والتأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة الموضوع. من حيث جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة المدروسة ومحاولة تحليل وتفسير هذه المعطيات للتوصل إلى النتائج المرجوة.

خطة الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف البحث والإحاطة بجوانبه النظرية والتطبيقية، حاولنا تقسيمه إلى ثلاث فصول تندرج تحت كل واحد منها ثلاث مباحث، تناول الفصل الأول إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق على التعليم العالي، وخصص الفصل الثاني إلى تكلفة التعليم العالي وسبل قياسها، أما الفصل الأخير فكان عبارة عن دراسة تطبيقية على جامعة ادرار، لبيان دور قياس تكلفة التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة.

الفصل الأول

إدارة الجودة الشاملة

بالتطبيق على إدارة التعليم

العالي

تمهيد

تسعى اليوم جل المؤسسات العالمية والمحلية سواء كانت صناعية أو خدمية إلى إثبات وجودها من خلال تقديم أفضل ما لديها من منتجات وخدمات تسهم في تحقيق رضا عملائها وترتقي بها وتميزها عن منافسيها، في ظل بيئة تتسم بالسرعة والتغير في أساليب وأنماط العمل وبالمنافسة الشديدة.

هذا ما أدى بالكثير من المؤسسات إلى تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة الذي يعد من المفاهيم الإدارية الحديثة التي حظيت بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين والمؤسسات حتى صاروا يطلقون على هذا العصر عصر الجودة، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لأنموذج الإدارة الحديثة التي تولد لمسايرة التغيرات المختلفة ومحاولة التكيف معها.

أما على الصعيد التعليمي فان جودة التعليم تعد من التحديات الكبيرة التي تواجهها جميع المؤسسات التعليمية وبالخصوص الجامعية، منها الأمر الذي دفع بالعديد منها لتبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة كنسق تعليم نظامي يعكس السياق الاجتماعي والاقتصادي العام بهدف رفع مستوى التعليم والتعلم والتركيز على الكفاءة النوعية لمخرجاته.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول مختلف هذه الجوانب من خلال ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في إدارة الجودة الشاملة

المبحث الثاني: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

المبحث الثالث: أساسيات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في إدارة الجودة الشاملة

إن الموقع الاستراتيجي الذي وصلت إليه الجودة لم يكن ابتكار من ابتكارات العصر الحالي بل لها جذورها التاريخية التي أوصلت بها إلى ما يسمى اليوم بإدارة الجودة الشاملة. والتي سنحاول من خلال هذا المبحث ذكر التطورات التاريخية لها والتعريف بها وبأهم أساليبها وأدوات تطبيقها وكذا أهميتها.

المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة الجودة الشاملة

من بين المراحل المهمة التي مرت بها إدارة الجودة الشاملة نذكر ما يلي:

1- مرحلة ما قبل الثورة الصناعية:

ويقصد بهذه المرحلة تلك الفترة الزمنية التي سبقت القرن الثامن عشر، إذ لم يكن هناك مصنع و إنتاج بمعنى الكلمة بل كانت هناك ورشات متكونة من صاحب العمل وعدد من العمال يقومون بتصنيع سلعة معينة وبأدوات يدوية ومعايير جودة بسيطة تتوافق ورغبة الزبون، أما عملية الرقابة على الجودة يقوم بها العامل منفرداً مع وجود تدقيق نهائي من قبل صاحب العمل.

2- مرحلة ما بعد الثورة الصناعية:

تمتد من منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث ساهمت الثورة الصناعية في إحداث تغييرات جذرية في مختلف المجالات ومنها الصناعية بظهور المصنع وازدياد حجم العمل وتزايد أعداد العاملين وارتفاع مستوى جودة المنتجات بدخول الآلة حيز العمل، كما شهدت هذه المرحلة ظهور دور جديد تمثل في مشرف مباشر على عملية الرقابة على الجودة في المصنع.[1]

3- مرحلة ضبط الجودة والتفتيش:

ظهرت مع مطلع القرن العشرين بريادة فريدريك ونسلو تايلور إذ تم الاهتمام فيها بالوقت والحركة وسبل تخفيض الإنتاج من خلال الحد من الهدر والضياع، وقد دفعت الحرب العالمية الأولى 1914 بظلالها على الصناعة فتعددت أنظمتها وتنوعت أساليب الإنتاج وأصبح رئيس العمال مسئولا عن أعداد كبيرة من العمال فظهر منصب مفتش متخصص في ورش الإنتاج لانجاز مهمة التفتيش، وتم وضع مواصفات قياسية في التصنيع ومورست عمليات تفتيش صارمة سميت بالرقابة البوليسية.

4- مرحلة ضبط الجودة إحصائيا:

أدت الزيادة الكبيرة في الإنتاج لتعقيد عملية التفتيش الكلي بنسبة100%، مما أدى إلى ضرورة إتباع أسلوب فحص العينات مع الاعتماد على لوحات الضبط ويعد العالم والتر شيوارت من مؤسسي ومطوري نظرية ضبط الجودة إحصائيا ونمطية المنتج وفق قياسات موحدة مكنت من استخدام الأساليب والأدوات الإحصائية في مجال الرقابة وابرز من استخدم الرقابة الإحصائية على الجودة العالم ادوارد ديمنج.[2]

---

[1]. فواز التميمي، احمد الخطيب، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للآيزو 9001، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص25.

[2]. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، إدارة الجودة الشاملة(تطبيقات في الصناعة والتعليم)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008، ص ص44-45.

5- مرحلة ضمان الجودة:

نتيجة لما حققه اليابانيون من ايجابيات بتطبيقهم فكرة حلقات الجودة والتي حققوا من خلالها الإنتاج الخالي من العيوب، الأمر الذي تطلب رقابة شاملة على العمليات كافة، مع بذل جهود مشتركة من الإدارة المعنية بتنفيذ مراحل العمل، وقد تم اعتماد ثلاثة أنواع من الرقابة(الوقائية، المرحلية، البعدية)، وأصبح ضمان الجودة إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة، فالإنتاج من دون أخطاء يعني إنتاج عالي الجودة وهو الجسر الذي تعبر من خلاله المؤسسة إلى تحقيق الرضا لدى المستفيدين.

6- مرحلة إدارة الجودة الإستراتيجية:

دخلت التجارة العالمية حالة المنافسة الشديدة بين الشركات لكسب حصص اكبر من السوق ولاسيما الشركات اليابانية، وشركة (IBM) اتبعت إدارة الجودة الإستراتيجية لمواجهة التقدم والزحف الياباني ونفذت المعايير الآتية:

*إرضاء المستفيدين وتلبية ما يريدونه؛

*الجودة مسؤولية الجميع من قمة الهرم التنظيمي حتى قاعدته؛

*المطلوب تحقيق الجودة في كل شيء(الأنظمة، الثقافة التنظيمية، الهيكل التنظيمي، أساليب وإجراءات العمل).

إن إدارة الجودة الإستراتيجية هي الأساس الذي تقوم عليه استراتيجيات المؤسسات العالمية في الوقت الحاضر، إذ تركز على الجودة وإرضاء المستهلك.[1]

7- مرحلة إدارة الجودة الشاملة:

في هذه المرحلة أصبحت الجودة ركنا أساسيا من أركان الوظيفة الإدارية للمديرين، وإدارة الجودة الشاملة تركز على الجودة التي تعتمد على مساهمة جميع أفراد المؤسسة لتحقيق النجاح طويل الأمد من خلال رضا الزبون وتحقيق المنافع لجميع أفرادها.[2] وفيما يلي توضيح لأهم أوجه الاختلاف بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة.

الجدول رقم 01: عناصر الاختلاف بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة

عناصر الاختلاف	الإدارة التقليدية	إدارة الجودة الشاملة
الهيكل التنظيمي	هرمي وراسي يتصف بالجمود	مسطح/مرن واقل تعقيدا/ أفقي/ شبكي
التوجه	نحو الإنتاج	نحو الزبون
الفلسفة	قيم الإدارة غير المعلنة	قيم يشترك في وضعها الجميع

[1]. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص45.

[2]. رافدة عمر الحريري، القيادة وادارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص51.

القرارات	قصيرة الأجل/تبنى على الأحاسيس والمشاعر التلقائية	طويلة الأجل/تبنى على الحقائق
التأكيد على الأخطاء	مبدأ علاجي(بعد حدوث الخطأ)	مبدأ وقائي(قبل احتمال حدوث الخطأ)
نوع الرقابة	الرقابة اللصيقة والتركيز على السلبيات	الرقابة بالالتزام الذاتي والتركيز على الايجابيات
حل المشاكل	عن طريق المدراء	فرق العمل
دور المدراء	التخطيط، التوظيف، الرقابة	التفويض، التدريب، التعليم، تسهيل المهام
علاقة الرئيس بالمرؤوسين	يحكمها التواكل والسيطرة	يحكمها الاعتماد المتبادل والثقة والالتزام من الجانبين
نظرة المرؤوسين للرئيس	نظرة المراقب بناء على الصلاحيات	نظرة الميسر والمدرب والمعلم
المسؤولية	عناصر فردية	تقع على عاتق الجميع
النظرة لعناصر العمل والتدريب	عناصر تكلفة	عناصر استثمار
مجالات الاهتمام	حفظ البيانات التاريخية	تسجيل وتحليل النتائج وإجراء المقارنات
أسلوب العمل	أساليب العمل الفردي	أساليب العمل الجماعي

المصدر: نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ، ص151.

المطلب الثاني: تعريف الجودة وإدارة الجودة الشاملة

قبل أن نسلط الضوء على إدارة الجودة الشاملة لابد من التعريف بمصطلح الجودة فيما يلي:

1- تعريف الجودة

أ- الجودة لغة:

الجودة مشتقة من" جْود والتي تعني الَجيدُ والجيد نقيض الرديء، وقد جَادَ جَوْدَةً وأَجَادَ أتى بالجيد من القول أو الفعل، كما يقال أَجَادَ الشخص في عمله وأَجْوَدَ وجَادَ عمله يَجُودُ جَوْدَةً".[1]

ب- الجودة اصطلاحاً:

الجودة كمصطلح مشتقة من الكلمة اللاتينية (Qualities) ويقصد بها" طبيعة الشيء والشخص

[1]. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف للنشر، المجلد الأول، القاهرة، متاح على الخط:
https://ia700800.us.archive.org/23/items/WAQlesana/lesanap.pdf، تم الاطلاع في07 /2016/02، ص720.

ودرجة صلاحه."[1]

- الجودة من المنظور الإسلامي لم يرد نص لفظي بها في القرءان الكريم أو السنة النبوية، وإنما ورد ما يماثل معناها ألا وهو الإتقان، ووفقا لذلك تعني كلمة جودة "القيام بأداء العمل بإتقان وعلى الوجه المطلوب والمقبول. كما أمرنا الله والرسول صلى الله عليه وسلم بذلك في كثير من الآيات والأحاديث كقوله تعالى: { الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ }(سورة الملك، الآية:2) وقوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)."[2]
- الجودة من وجهة نظر الأكاديمية الفنية الألمانية تعني" غضب الزبون لرداءة المنتوج."
- عند كروسبي الجودة هي" المطابقة للمتطلبات."
- عند deming "الجودة ينبغي أن تستهدف حاجات المستهلك الحالية والمستقبلية."[3]
- الجودة من وجهة نظر فيشر هي" مفهوم مجرد يعني أشياء مختلفة للأفراد المختلفين. وأنها في مجال الصناعة تعني كم يكون الأداء أو خصائص معينة ممتازة خصوصا عند مقارنتها مع معيار موضوع من قبل العميل أو المؤسسة."
- يرى feignbaum الجودة بأنها: " المزيج الكلي لخصائص السلعة أو الخدمة المتأتي من التسويق، الهندسة التصنيع، والصيانة، والذي من خلاله ستلبي السلعة أو الخدمة في الاستعمال توقعات العميل."
- يرىBank أنها:" الإشباع التام لاحتياجات العميل بأقل تكلفة داخلية." وحسب Mitra يرى الجودة على أنها:" ملائمة السلعة أو الخدمة لتلبية الاستعمال المقصود منه كما يطلبه العميل."[4]
- كما تعرف الجمعية الأمريكية للجودة الجودة بأنها:" الهيئة أو الخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تعكس قدرتها على تلبية حاجات صريحة وضمنية."[5]
- أما معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي فقد عرف الجودة بأنها" أداء العمل الصحيح بشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسن الأداء."[6]

ومن مما تم التطرق له من تعاريف للجودة نرى أنها تأخذ عدة جوانب يصعب حصرها في دائرة ضيقة إلا أنه يمكن القول بأنها تعني الإتقان أو المواصفات أو العمل الصحيح للسلعة أو الخدمة وفق حاجات الزبون.

2- تعريف إدارة الجودة الشاملة

لقد وردت جملة من التعاريف المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة نذكر أهمها في ما يلي:

---

[1]. يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر ، الأردن، 2009، ص56.

[2]. ياسر محمد محجوب حمد السيد، تحديث معايير ضمان جودة التعليم العالي وأثره في تطوير أنظمته ومخرجاته التعليمية بالوطن العربي، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، مابين 4-5 ابريل2012، ص527.

[3]. عواطف إبراهيم الحداد، إدارة الجودة الشاملة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص13.

[4]. رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2008، ص29.

[5]. رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، مرجع سابق، ص29.

[6]. مصطفى نمر دعمس، إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص217.

أ- بالنسبة لوليم إدوارد ديمنج إدارة الجودة الشاملة هي" طريقة الإدارة المنظمة التي تهدف إلى تحقيق التعاون والمشاركة المستمرة من طرف العاملين بالمؤسسة، من أجل تحسين السلعة أو الخدمة والأنشطة التي تحقق رضا العملاء وسعادة العاملين ومتطلبات المجتمع".[1]

ب- المنظمة الدولية للتوحيد القياسيIOS ترى أن إدارة الجودة الشاملة هي" مدخل للإدارة في المؤسسة، يرتكز على الجودة، ويبنى على مشاركة كل أعضائها، ويستهدف النجاح في الأجل الطويل من خلال إرضاء العميل، وتحقيق المنافع لجميع أعضاء المؤسسة والمجتمع".[2]

ج- منظمة الجودة البريطانية عرفت إدارة الجودة الشاملة على" أنها الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك وكذلك تحقيق أهداف المشروع معا".[3]

د- قام كل من(Steven &Ronald ,clair) بتعريف الكلمات الثلاثة لإدارة الجودة الشاملة كما يلي:

الإدارة Management: تعني تطوير القدرات التنظيمية والقيادات الإدارية كي تصبح قادرة على التحسين المستمر وتحافظ على مستوى عالي من جودة الأداء.

الجودة Quality: هي تحقيق رغبات الزبائن والمستفيدين وتوقعاتهم من السلع والخدمات، وحتى على مستوى أعلى من تلك التوقعات.

الشاملة Total: هي إدخال عناصر العمل كلها بالمؤسسة في التحديد والتعريف الدقيق لحاجات الزبون أو المستفيد ورغباته من سلع المؤسسة وخدماته، والعمل على بذل الجهود في سبيل تحقيق تلك الغايات.[4]

هـ- عرف ارموند فيجنباوم الجودة الشاملة بأنها "نظام فعال يهدف إلى تكامل أنشطة تطوير المنتوج وإدامة الجودة وتحسين الجودة التي تؤديها المجاميع المختلفة في المؤسسة بما يمكن من تحقيق أكثر المستويات الاقتصادية في الإنتاج والخدمات والتي تؤدي إلى رضا الزبون بشكل كامل".[5]

ومما تم تناوله من تعريفات نستنتج أن إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية تمكن المؤسسة من تحقيق الجودة والاستمرارية في التحسين والتطوير لخدماتها ومنتجاتها بشكل يرضي عملائها ويحقق أهدافها.

قد يحدث خلط بين مفهوم الجودة الشاملة والايزو9001 وهي المواصفات الخاصة بنموذج الجودة التي تغطي المجالات التالية: التصميم، التطوير، الإنتاج، الفحص، الاختبار، التركيب والخدمة، وتنطبق هذه المواصفات على الشركات التي تتعامل في منتج ما منذ التصميم حتى التسليم إلى العميل وخدمة ما بعد البيع، سواء كان المنتج مملوكاً للشركة أو ينتج بناء على ترخيص من المالك الأصلي.

وسنحاول توضيح الاختلاف هذا من خلال الجدول التالي:

[1] .مدحت أبو النصر، أساسيات إدارة الجودة الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص64.

[2] . مدحت أبو النصر، مرجع أعلاه، ص66.

[3] . خضير كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2000، ص74.

[4] . يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، مرجع سابق، ص ص194-195.

[5] . نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، مرجع سابق، ص146.

الجدول رقم 02: أوجه الاختلاف بين الجودة الشاملة والايزو 9001

	إدارة الجودة الشاملة	ISO 9001-2000
1	تهتم وتركز على الزبون بشكل كبير	التركيز على الزبون حيث يبدأ نموذج نظام إدارة الجودة بمتطلبات العميل وينتهي بتحقيق الرضا للزبائن
2	تركز على التحسين المستمر وتعده مبدأ أساسي من مبادئها	تؤكد على تحسين فاعلية نظام إدارة الجودة باستمرار من خلال استخدام سياسة الجودة وأهداف الجودة ونتائج التدقيق وتحليل المعطيات والأعمال التصميمية والوقاية ومراجعة الإدارة
3	استخدام الأساليب الإحصائية والعلمية في إدارة وتحسين الجودة	التأكيد على تحديد إجراءات المراقبة والقياس التي سيتم تنفيذها وتحديد الأجهزة اللازمة لذلك
4	يتطلب تحديد سياسات الجودة والالتزام بها من قيل الإدارة والعاملين في المنظمة	تحديد مسؤولية الإدارة من خلال تحديد السياسيات الخاصة بالجودة والالتزام بها ضمن المنظمة ووضع إطار لمراقبتها والتأكيد على تنفيذها
5	يتطلب تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة وضع دليل للجودة	حددت متطلبات التوثيق إعداد دليل خاص للجودة
6	تسعى إلى مشاركة العاملين بشكل واسع وكبير	تحديد الإفراد الذين يقومون بأعمال تؤثر على جودة المنتج من ذوي الكفاءة والخبرة والمهارة مدركين أهمية نشاطاتهم في إنجاز أهداف الجودة
7	الاهتمام بالتصميم السليم للسلع والخدمات لتحقيق رضا الزبون	التأكيد على مراقبة وقياس خصائص المنتج للتأكد من أنه قد تمت تلبية متطلبات الزبون والمحافظة على المطابقة لمعايير القبول
8	التخطيط لعملية تأسيس أهداف الجودة الطويلة الأمد في المستويات التنظيمية العليا	القيام بتخطيط نظام إدارة الجودة من أجل تلبية المتطلبات الخاصة بنظام إدارة الجودة بالإضافة إلى أهداف الجودة والتأكد من تنفيذ هذه الخطط

المصدر: سلمان سلامة، مجد مرشاق، إدارة الجودة الشاملة والرقابة الإحصائية على الجودة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، تخصص إدارة أعمال، جامعة دمشق، 2010، ص 18.

المطلب الثالث: أساليب وأدوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

حتى تحقق إدارة الجودة الشاملة هدفها المنشود لابد لها أن تستعين باستعمال مجموعة من الأدوات والأساليب حيث يمكن تصنيف طرق وأساليب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجموعتين رئيسيتين هما:[1]

1- مجموعة جمع البيانات

وتشمل عدة طرق جوهرية يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-التعرف على السوق:

هو أسلوب يتبع لقياس المنتجات والخدمات والممارسات في ضوء أراء المنافسين والخبراء في المجال، ومن ثم فهو يساعد من يستخدمه على فهم موقع المؤسسة بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال ومن هنا فهو يساعد على تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

ب-العصف الذهني:

هو أسلوب يتبع لتوليد قائمة من الأفكار الإبداعية في ظل بيئة مشجعة ومؤيدة في فترة زمنية محددة ويستخدم هذا الأسلوب لتوليد الأفكار فقط لكنه لا يتطرق لتحليلها، ويمكن استخدامه في توليد الأفكار الجديدة من خلال مشاركة جميع العاملين للحصول على اكبر عدد ممكن من الأفكار والتي يتم مناقشتها لاستخلاص أهم الأفكار الملائمة للتنفيذ.

ج-مجموعة العمل:

هي عبارة عن طريقة محكمة البناء يمكن من خلالها أن نستخدم مجموعة من الأفراد لاستنتاج وتحديد الأولويات وترتيبها في قائمة، حيث يقوم كل فرد من أفراد المجموعة بتحديد الأولويات من وجهة نظره ثم يتم تحديد الأولويات من وجهة نظر المجموعة ككل ويساعد هذا الأسلوب على تحديد والوليات الأفكار واتخاذ القرارات عن طريق المدخلات التي يسهم فيها جميع المشاركين.

د-التصور العقلي:

هو عبارة عن أسلوب يتم من خلاله استخدام خيال الأفراد ذوي الخبرة والمعرفة لوصف وتحديد المخرجات المرغوبة والظروف المطلوب توافرها لتحقيق هذه المخرجات، وهذه العملية تساعد على وضع وتحديد تصور بصري في موقف ما وإيجاد صورة مفصلة للموقف المثالي وتحديد العوائق التي تقف في سبيل التطوير.

2- مجموعة تحليل البيانات

وتشمل ثلاث أساليب أساسية هي:

أ- جدول باريتو:

يقدم هذا الجدول طريقة للفصل بين المشكلات الجوهرية والمشكلات الثانوية البسيطة ويعتمد على

[1]. يزيد قادة، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية(دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص ص24-25.

رؤية عالم الاجتماع والاقتصاد الايطالي(باريتو1848–1923) التي تبين بان 20%من المشكلات هي تعد مشكلات جوهرية أما 80% الباقية فتكون مشكلات ثانوية بسيطة.

يتضمن أسلوب باريتو أربع خطوات وهي:

- التركيز على تحديد المشكلة التي تحتاج إلى دراسة والأكثر أهمية؛
- جمع البيانات المتعلقة بالعملية وتنظيمها طبقاً لأولوياتها وأهميتها؛
- تحديد الأسباب المحتملة والعناصر المساهمة وذلك باستخدام البيانات المجمعة في الخطوة الثانية؛
- وضع البيانات المجمعة في جدول يتم من خلاله فصل المشكلات في صورة أكثر تحديداً.

ب–الرسم البياني للسبب والأثر:

تستخدم هذه الطريقة العلاقة بين المخرجات المعطاة وكل العوامل التي تأثر في هذه المخرجات ويطلق على هذا الأسلوب رسم (Ishikawa ايشيكاوا) ويتم تصميمه بهدف:[1]

- تحديد العناصر التي تسبب مخرج ايجابي أو سلبي؛
- التركيز على مشكلة محددة وعدم التشتت في مناقشات جانبية؛
- استخدام مدخل محكم البناء لتحديد الأسباب الحقيقية لوجود اثر ما؛
- تحديد المناطق التي تكون فيها البيانات غير كافية.

وعند استخدام هذا الأسلوب نبدأ بتحديد الأثر المطلوب تحليله ثم نحدد بعد ذلك قائمة بمجموعة العناصر الرئيسية التي تؤثر فيه(السياسات، الإجراءات،الأفراد، المباني، التجهيزات) ثم نركز على تحديد قائمة بالأسباب حسب أهميتها وأخيرا يتم وضع نموذج مبسط للسبب والأثر.

ج–الرسم البياني للتشابه:

تمثل هذه الطريقة أسلوب لتنظيم ووضع المعلومات اللفظية في نموذج بصري ويبدأ هذا الأسلوب من خلال أفكار محددة، ثم ينطلق بعد ذلك إلى الأمام باتجاه مجموعات عرضية ويمكن أن يساعد هذا الأسلوب على:

- تنظيم وتقديم بناء يتضمن قائمة بالعناصر التي تساهم في حل المشكلة؛
- تحديد الجوانب التي تكون الحاجة فيها إلى التطوير ضرورية وملحة.

عند استخدام هذا الأسلوب نبدأ بتحديد المشكلة ثم توليد الأفكار ثم تصنيف هذه الأفكار في مجموعات ثم تحديد أوجه التشابه، وذلك من خلال تصميم بطاقات تحتوي كل بطاقة منها على عبارة بسيطة تعطي وصف لمجموعة كاملة من الأفكار وفي النهاية يكون التركيز على وضع رسم بياني أو جدول للتشابه من خلال بطاقات ومجموعات الأفكار المبتكرة.

[1].يزيد قادة، مرجع سابق، ص26.

المطلب الرابع: أهمية إدارة الجودة الشاملة

يمكن توضيح أهمية إدارة الجودة الشاملة من خلال الآتي:[1]

1- أنها تؤدي إلى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية؛

2- تحسن من جودة المنتج أو الخدمة النهائية كما تؤدي إلى تخفيض حجم الموارد المبذرة؛

3- تساهم إدارة الجودة الشاملة في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة في السوق في ظل الظروف التنافسية التي تواجه مؤسسات الأعمال؛

4- تساعد على اتخاذ القرارات وحل المشكلات بسهولة ويسر، وتدعم الترابط والتنسيق بين أطراف المؤسسة ككل؛

5- تمكن العاملين من استغلال الوقت بشكل أكثر كفاءة؛

6- تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة أصبح ضرورياً للحصول على بعض الشهادات الدولية مثل ISO9000 *؛

7- تمكن من التغلب على العقبات التي تحول دون تقديم منتجات ذات جودة عالية؛

8- تسهم في تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق والاعتماد المتبادل بين الأفراد والشعور بالانتماء في بيئة العمل؛

9- توفر المزيد من الوضوح للعاملين، وتزيد في الثقة بين أفراد المؤسسة ككل؛

10- تحسن سمعة المؤسسة في نظر العملاء والعاملين.

11- تحقيق الأداء العالي للجودة في جميع المواقع الوظيفية وعدم اقتصارها على السلع والخدمات.[2]

المبحث الثاني: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

لقد كان للتغيرات السريعة التي مرت بها كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأثر في بروز الأصوات المنادية بالجودة التعليمية، وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة ولاسيما الجامعية منها.

المطلب الأول: تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

وردت عدت وجهات نظر في تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي نذكر من بينها:

1- إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي تعرف على أنها:

" نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات، وهي الأفراد والأساليب والأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر للـــــــجودة

---

[1]. لعلي بوكميش، إدارة الجودة الشاملة ايزو9000، دار الراية للنشر، الأردن، 2011، ص ص95-96.

*. يرمز مصطلح (ISO)لاسم المنظمة الدولية للتقييس أو المواصفات التي تأسست في عام1947 ومقرها جنيف السويسرية، والرقم 9000 هو رقم الإصدار الذي صدر تحته المعيار أو المواصفة.

[2]. محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2005، ص54.

لإرضاء المستفيدين."[1]

2- من وجهة نظر رودز إدارة الجودة الشاملة تعرف بأنها:

"عملية إدارية إستراتيجية ترتكز على مجموعة من القيم، تستمد طاقة حركتها من المعلومات التي نتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر."[2]

3- يعرف النجار إدارة الجودة الشاملة بأنها:

" أسلوب متكامل يطبق على الجامعة ومستوياتها كافة ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلبة والمستفيدين من عملية التعليم."

4- يرى (فريوان) بأنها: " قدرة المؤسسة التعليمية على رسم السياسات وانجاز المهمات التي من شانها أن تطور سلوك المتعلم ليكون قادراً على الإبداع والتجديد بما يواكب العصر."[3]

5- وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر (1998) نص على أن الجودة في التعليم العالي:

"مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً."[4]

6- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم له معنيان:

" أحدهما واقعي، والآخر حسي، فالواقعي هو التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها، مثل معدلات الكفاءة الداخلية الكمية، ومعدلات تكلفة التعليم. أما الحسي فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب وأولياء أمورهم، أي مدى اقتناع ورضا المستفيد من التعليم بمستوى وكفاءة وفعالية الخدمة التعليمية. وقد تأثر مفهوم الجودة الشاملة في التعليم بمتغيرات حديثة مثل المنافسة الاقتصادية الدولية، وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، وظهور تقنيات حديثة في نظم المعلومات وأساليب الإنتاج، وازدياد مساهمة القطاع الخاص في التعليم بنظرة تجارية ربحية".[5]

7- هناك من ميز ثلاث جوانب في معنى الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية:

"من حيث جودة التصميم وجودة الأداء وجودة المخرج، وحددت جودة التصميم بأنها تحديد المواصفات

---

[1].محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009، ص76.

[2].محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق، ص77.

[3].محمد جبر دريب، معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الإجرائية لضمانها في التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد الخامس عشر، الكوفة، 2014، ص 92.

[4].اخليف الطراونة، ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر(العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغيير)، الأردن، في الفترة مابين 10-2010/05/12، ص ص5-6.

[5]. فايزة محمد بن حسن أخضر، مشكلات تحقيق الجودة في التعليم العام، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الثاني للجودة، 2007، ص8.

والخصائص التي لابد من توافرها في التخطيط للعمل، وجودة الأداء بأنها القيام بالأعمال وفق المعايير المحددة، وجودة المخرجات تعني الحصول على منتج تعليمي وخدمات تربوية وتعليمية وفق الخصائص والمواصفات المتوقعة."[1]

ومن جملة ما تم تناوله يمكن أن نقول بان إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي هي عبارة عن عملية إدارية ذات بعد استراتيجي، تمكن مؤسسة التعليم العالي من إشراك الجميع في عملية التطوير والتحسين المستمر للمخرجات التعليمية عبر معايير جودة عالمية، بالشكل الذي يحقق رضا المستفيدين من عملية التعليم.

المطلب الثاني: مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

يتضمن نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي العديد من المبادئ الواجب التقيد والالتزام بها لتحقيق النجاح في تطبيقها ومن بينها نذكر ما يلي:[2]

1- الوعي بمفهوم الجودة الشاملة لدى المؤسسات الجامعية، بحيث يسهم الجميع في نجاح تنفيذها؛

2- وجود أهداف محددة وواضحة للجامعة يتشارك في وضعها جميع العاملين كل من موقعه، وتكون ذات توجه مستقبلي وتحقق رغبات الطلبة والعاملين والمجتمع المحلي؛

3- توافر القيادة الفعالة التي تتمكن من تنمية مفهوم وثقافة الجودة لدى عمال الجامعة، وتستطيع تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ العمل بنجاح، كما تقوم بتحديد الوضع الحالي والمستقبلي للجامعة؛

4- تبني فلسفة منع الخطأ، والتركيز على تصحيح العمليات وليس على اللوم والتوبيخ للأشخاص؛

5- الالتزام بالموضوعية والصدق في عرض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بعمل الجامعة؛

6- تصميم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل والمجتمع المحلي؛

7- تحقيق التكامل بين البرامج التعليمية للأقسام المختلفة على مدى مراحل الدراسة في البكالوريا والدراسات العليا، إذ أن حسن إعداد الطالب في مرحلة معينة يسهم في تأهيله للمرحلة التالية؛

8- تبني استراتيجيات وطرق جديدة لتنفيذ الأعمال المختلفة؛

9- النظر لكل عملية تعليمية أو إدارية في ضوء النظام ككل؛

10- انفتاح الجامعة بمؤسساتها المختلفة على البيئة المحيطة بها والتركيز على العمل الجماعي وتحقيق الترابط والتعاون بين العاملين ومختلف الأقسام والنظم الفرعية والجهات الإدارية؛

11- إدراك أهمية الوقت كمورد رئيسي؛

12- الحرص على أداء العمل بشكل جيد وبأقل تكلفة تحقيقاً للأهداف المتوقعة؛

13- اعتماد الرقابة الذاتية والتقويم الذاتي بدلاً من الرقابة الخارجية؛

---

[1]. محمود داود الربيعي وآخرون، تطوير كفايات التدريسيين الجامعيين في ضوء نظام إدارة الجودة الشاملة، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، مابين 4-5 ابريل2012، ص371.

[2].هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، إدارة التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص495-498.

14- وجود دليل موثق يتضمن كل ما يتعلق بمقومات الجودة وأسسها وكيفية إدارتها.

15- التخلص من الخوف الذي يقلل من عمليات المبادأة والتجديد والإنتاجية؛

16- وضع قاعدة بيانات متكاملة تستخدم بالشكل الذي يضمن سلامة ما يتخذ من قرارات؛

17- تطبيق مبادئ التعليم المستمر والتدريب المتواصل للعاملين على عمليات الجودة الشاملة وعلى كل جديد.[1]

18- تحسين العلاقة مع المجتمع الذي أتى منه الطالب؛

19- التوقف عن الاعتماد على الاختبار لإحراز الجودة؛

20- العمل على إلغاء نظام الدرجات والتأثيرات السلبية للتصنيف؛

21- إزالة معايير الكم في التقييم؛

22- تهيئة برنامج تعليمي قوي؛

23- التوقف عن التفتيش لبناء الجودة من الأدنى.[2]

المطلب الثالث: محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

يمثل فهم محاور الجودة الشاملة أولى الخطوات الرئيسية في تحقيقها ورغم تعدد تلك المحاور سنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

1- جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس وجودة المناهج

أ- جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس

ويقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، بما يتماشى والتغيرات العامة، ويسهم في تكوين الشخصية المتكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق التدريس لهذه البرامج بعيدة عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج.

ب- جودة المناهج

يتم تطوير المنهاج من خلال مجموعة من الخطوات منها:

▪تحديد إستراتيجية التعليم:

وذلك بوضع إطار لسياسات تعليمية نحافظ عليها في تكامل وتوقيت ملائم ونوجهها الوجهة الصحيحة، كما ينبغي مراعاة خاصيتين عند تحديد هذه الإستراتيجية هما:

▪وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء:

وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة

---

[1]. عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، مابين 4-5 ابريل2012، ص163.

[2]. شفيق كايد عبد الله شاكر، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث عشر، 2006، ص ص45-46.

وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة وبين النظام التعليمي ككل والبيئة المتواجد فيها.

- **وجوب التركيز على التجديد:**

بحيث يكون شاملاً لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافق الذي يحتاج له النظام.

- **دراسة الواقع الحالي في ضوء الإستراتيجية المرسومة:**

حيث تتضمن هذه الدراسة طرق التدريس ووسائله وأساليب التقويم، وإعداد المعلم وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة المدرسية.

- **التخطيط:**

عبارة عن عملية منظمة تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى الأهداف المحددة وعلى مراحل معينة وخلال فترة زمنية معينة، مستعيناً بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة والهدف من ذلك تسهيل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية.[1]

2- جودة عضو هيئة التدريس وجودة الطالب

أ- جودة عضو هيئة التدريس

ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي من شانه أن يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع، ولذا وجب على أن يتوافر فيه عدد من السمات منها:

- **السمات الشخصية:** وذلك بان يكون لديه مرونة في التفكير وثقة في النفس، ويتفهم الآخرين ويمتلك مهارات الاتصال الفعال والقدرة على الشرح والتوضيح.
- **الكفاءات المهنية:** بأن يدافع عن الطلبة ويساعدهم في انجاز مهماتهم ويشجع على التعاون الاجتماعي ويتقبل اقتراحاتهم ويستمع لهم بشكل جيد.
- **الكفاءة العلمية والتربوية:** وهي إلمام المعلم بالمعلومات والخبرات التي يحتاجها الطلبة ويقدمها بالشكل السليم والصحيح، وان يكون عارف بالطرق التربوية المناسبة في التعامل مع الطالب.

ب: جودة الطالب

ويقصد بها مدى تأهيل الطالب في مراحل ما قبل المؤسسة التعليمية علمياً وصحياً وثقافياً ونفسياً، لكي يتمكن من استيعاب المعرفة وتكتمل متطلبات تأهيله، وبذا نحقق مجموعة من الخريجين قادرين على الابتكار وتفهم وسائل العلم وأدواته. وهناك عدد من المؤشرات يجب توافرها في جودة الطالب منها:

-أن يكون عدد الطلبة مناسب لأعضاء هيئة التدريس في الصف الواحد؛

-توفر الخدمات التي تقدم للطالب؛

-تعزيز دافعية الطلبة واستعداداهم للتعلم؛

[1] .هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص528-529.

-تعزيز صلة الطالب بالمكتبة.[1]

3- جودة تقييم الأداء الجامعي وجودة التمويل الجامعي

أ- جودة تقييم الأداء الجامعي

التقويم في أي نشاط هو النجاح في الجهود المبذولة، وتوفير الوقت والموارد، وتحقيق الأهداف على النحو المرغوب؛ فحسن تخطيط وتنظيم جهود الأداء الجامعي، وحسن قيادة العاملين على اختلافهم لا يغني عن تقييم أداءهم، ونحتاج في سبيل ذلك جملة معايير لتقييم كل من العناصر الرئيسية المتمثلة في الطالب والبرنامج التعليمي وأعضاء هيئة التدريس والتمويل الجامعي، وحتى تتحقق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لابد من أن تكون جل الأنشطة جيدة ويتم العمل الصحيح بشكل صحيح من أول مرة.

ب- جودة التمويل الجامعي

التعليم الجامعي مكلف للغاية، والأخذ بالجديد في تكنولوجيا التعليم والتوسعات في المباني والتجهيزات...الخ يكلف الكثير، وجودة التعليم الجامعي تمثل متغير تابعاً لقدر التمويل الجامعي ومدى توازن أبواب الإنفاق مع قدر التكاليف في كل مجال من مجالات النشاط، ومن هنا تبرز أهمية دراسة التكلفة والعائد في مجال الإنفاق على التعليم التي يجب أن تقوم بها مراكز البحث، والسعي لترشيد الإنفاق المالي الجامعي.[2]

4- جودة المباني والتجهيزات والبيئة التعليمية

يعد المبنى التعليمي وتجهيزاته من المحاور الهامة للعملية التعليمية، ذلك لأنه يتم فيه التفاعل بين جميع عناصر النظام الجامعي، كما أنه أداة فاعلة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم. وتتضمن جودة المباني التعليمية والتجهيزات، موقع المبنى ومساحته والقاعات الدراسية والمكتبة والمطعم والتهوية والإنارة وسعة المكان وجودة الأثاث ومؤثرات الصوت، والمختبرات والمعامل والتقنيات بأنواعها.

كما تخص أيضا الجماليات التي تحدث لمسة فنية جميلة وترفع القيمة الذوقية، عملية التهيئة كذلك للبيئة التي تثير الدافعية لدى الطلبة للتعلم والتميز بالهدوء والتعاون.[3]

5- جودة الإدارة والتشريعات والقوانين

تسعى الإدارة هنا إلى الدور القيادي الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى فاعلية وفي ظل أفضل العلاقات الإنسانية بحيث تكون التشريعات والقوانين واضحة لجميع الموظفين وتسعى لتحقيق رسالة الجامعة بيسر وسهولة لبناء نظام الجودة واستمرار العمل على التحسين المستمر.[4]

---

[1]. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 275-279.

[2]. محمود فوزي أحمد بدوي، إدارة التعليم والجودة الشاملة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص ص 345-347

[3]. رافدة عمر الحريري، مرجع سابق، ص233.

[4]. يزيد قادة، مرجع سابق، ص43.

6- جودة الكتاب التعليمي

ويقصد به الحرص على جودة المحتوى وتحديث الكتاب التعليمي بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية، بما يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعلم التي تتطلبها الجامعة منه، كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديه، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث والاطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي.[1]

المطلب الرابع: مراحل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

1- مرحلة تبني فلسفة الجودة الشاملة

في هذه المرحلة تقرر إدارة المؤسسة تطبيق إدارة الجودة الشاملة و تعلن على نيتها في تطبيقها، ومن هذا المنطلق يبدأ كبار المسئولين في هذه المؤسسة بتلقي برامج تدريبية حول النظام وأهميته ومتطلباته والمبادئ التي يقوم عليها، ثم بعد ذلك ينقل الأفكار والمفاهيم إلى باقي العاملين في المؤسسة[2].

وتتلخص الإجراءات التي تطبق في هذه المرحلة في الآتي:

أ-فهم و إدراك الحاجة إلى حتمية التغيير؛

ب-مراجعة وفحص الطرق والمفاهيم المختلفة لإدارة الجودة الشاملة؛

ج-الاستعانة باستشاري إدارة الجودة الشاملة لتطبيق النظام؛

د-تأكيد الدعم والمساندة من جانب إدارة المؤسسة لفكرة تطبيق إدارة الجودة الشاملة.[3]

2- مرحلة التقييم

يتم في هذه المرحلة الوقوف على واقع أداء المؤسسة بشكل عام والعمل على تقييمه ودراسة مدى الحاجة لتطبيق إدارة الجدوى الشاملة وجدوى ذلك وتتم عملية التقييم من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها؟

ما هي الإجراءات التي يجب على المؤسسة إتباعها لتحقيق هذه الأهداف؟

ما هي المداخل المطبقة حاليا بالمؤسسة و التي تستهدف تحسين الأداء؟

هل هناك إمكانية لإحلال مدخل إدارة الجودة الشاملة بدلا عن المداخل المعمول بها حاليا، و التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها؟

ما هي الفوائد التي يمكن تحقيقها من وراء تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة؟

ما هي متطلبات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة؟

ما هي العقبات التي يمكن أن تعيق تطبيق هذا النظام؟[4]

---

[1]. عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، مرجع سابق، ص164.

[2]. محمود فوزي أحمد بدوي، مرجع سابق، ص319.

[3]. لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص136.

[4] -لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص136-137.

3- مرحلة التخطيط

في هذه المرحلة يتم وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ نظام إدارة الجودة الشاملة وتحديد أو توفير الموارد المادية و البشرية اللازمة لذلك ويتم أيضا:

أ-تحديد الفريق القيادي لبرنامج إدارة الجودة؛

ب- تحديد المقرين؛

ج- تحديد المشرفين.[1]

4- مرحلة التنفيذ

في هذه المرحلة تتم عملية التدريب والتحسين المستمر للأفراد الذين تم اختيارهم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.[2]

5- مرحلة المراجعة

في هذه المرحلة يتم مراجعة نتائج التنفيذ والتأكيد من مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا وكذا تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا و كذا تحديد نقاط الضعف والانحرافات لإيجاد الحلول والعمل على تفاديها مسبقا ويتم ذلك من خلال وضع لقاء موسع يشمل المسؤولين من مختلف أقسام المؤسسة لدراسة كيفية تفادي العيوب مستقبلا التي ظهرت أثناء مرحلة التنفيذ.[3]

المبحث الثالث: أساسيات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن عملية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي تحتاج إلى إعداد جيد، ولا يتم ذلك إلا من خلال معرفة متطلباتها الأساسية التي تقوم عليها وتسهم في نجاحها، وكذا معوقات تطبيقها، لتحقيق الأهداف المنشودة للجودة الشاملة.

المطلب الأول: مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن الاهتمام المتزايد بإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لم يأتي من فراغ إذ كانت له مجموعة من المبررات نذكرها في الآتي:[4]

1- تزايد عدد الجامعات، حيث أن الدول النامية أصبحت تهتم بعدد المؤسسات التعليمية وليس بجودة الخدمة المقدمة؛

2- كسب ثقة الطالب من خلال السعي لإرضاء متطلباته كعميل أساسي في العملية التعليمية؛

3- جمع البيانات وتحليلها للاستفادة منها في تطوير وتحسين العمليات؛

4- العمل على تحسين جودة المخرجات التعليمية؛

---

[1].توفيق محمد عبد المحسن، تخطيط و مراقبة جودة المنتجات(مدخل إدارة الجودة الشاملة)، دار النهضة العربية،1995-1996، ص: 129.

[2].محمود فوزي احمد بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 320

[3].لعلى بوكميش، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[4].نسرين روحي سالم ديب، واقع تطبيق المنهج الشمولي لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي-دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص29.

5- حسن استغلال الموارد المختلفة (بشرية، مادية، مالية...الخ)؛

6- التمكن من إشراك جميع العاملين في المؤسسة التعليمية بعمليات التحسين والتطوير.

7- ظهور بعض الشواهد السلبية على أداء الجامعات مما يدفع بها لتبني أسلوب إدارة الجودة الشاملة؛

8- العجز التعليمي مع معدلات البطالة المرتفعة، بالإضافة لاتساع الهوة بين الإنتاج والتعليم؛

9- ضغوط العولمة وتوجهات الأسواق العالمية وانهيار الحواجز والموانع التي تحول دون تدفق المنتجات والخدمات بين الأسواق العالمية بحرية؛

10- زيادة فاعلية قيمة التنافسية الاقتصادية بين الدول والحرص على تطبيقها؛

11- زيادة المطالبة بتوسع القطاع الخاص؛

12- التناقص التدريجي للميزانية العامة المخصصة للتعليم الجامعي في عديد الدول؛

13- النظرة العلمية الجديدة للتعليم كاستثمار، كذا ظهور نظرية رأس المال البشري، نظرية التقدم؛

14- نجاح تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في عديد المؤسسات التعليمية سواء كانت حكومية أو خاصة على مستوى العالم؛

15- الحاجة إلى ترشيد العمالة والإتقان في الجامعات وتعزيز ثقافة جامعية مؤيدة للتطوير؛

16-حرص المؤسسات التعليمية على الحصول على شهادات الجودة العالمية* في الأداء الجامعي كشهادة الآيزو أو شهادة الاعتماد الأكاديمي.[1]

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

توجد عدة متطلبات أساسية يؤدي توافرها إلى نجاح الأخذ بنظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، تتمثل فيما يلي:[2]

1- رسم سياسة الجودة الشاملة في الجامعة: من حيث

أ-تحديد المسؤول عن إقامة الجودة الشاملة و إدارتها؛

ب-تحديد كيفية مراقبة و مراجعة النظام من قبل الإدارة؛

ج-تحديد المهمات المطلوبة والإجراءات المحددة لكل مهمة؛

د-تحديد كيفية مراقبة تلك الإجراءات؛

هـ-تحديد كيفية تصحيح الإخفاق في تنفيذ الإجراءات.

2-الإجراءات

و تشمل المهمات التالية:

أ- القدرة على التسجيل؛

ب- تقديم المشورة؛

[1]. الكر محمد، القيادة وإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجزائر بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر3، 2014، ص92.

[2]. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص ص194-195.

ج- تخطيط المنهج؛

د- عمليات التقويم؛

هـ- إعداد مواد التعليم؛

و- اختيار وتعيين العاملين؛

ز- تطوير العاملين.

3- تعليمات العمل: يجب أن تكون تعليمات العمل واضحة، مفهومة و قابلة للتطبيق.

4- المراجعة: من خلالها يمكن للمؤسسة التعليمية أن تتأكد من تنفيذ الإجراءات.

5- الإجراء التصحيحي: هو تصحيح ما تم إغفاله أو ما تم عمله بطريقة غير صحيحة.

6- الخطوات الإجرائية: وضع معايير لتطبيق إدارة الجودة الشاملة مثل نظام الإيزو 9002 في الميدان التربوي، وهو يعني مدى تطابق عملية التنفيذ لإدارة الجودة الشاملة للمواصفات القياسية لإحدى المؤسسات العالمية التي تهدف إلى وضع أنماط ومقاييس عالمية للعمل على تحسين كفاءة العملية الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

المطلب الثالث: أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

في المجال الجامعي تسعى الجودة الشاملة لتحقيق عدة أهداف نذكر من بينها الآتي:[1]

1- ضبط وتطوير النظام الإداري بالجامعة نتيجة لتحديد الأدوار والمسؤوليات لكل فرد في هذا النظام حسب قدراته ومستواه؛

2- الارتقاء بمستوى الطلبة أكاديمياً واجتماعياً ونفسياً وانفعالياً وتربوياً باعتبارهم مخرجات النظام الجامعي؛

3- تحسين كفاءات المشرفين الأكاديميين ورفع مستوى أداء الإداريين من خلال التدريب المستمر؛

4- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين العاملين في النظام الجامعي؛

5- تطوير الهيكل الإداري للجامعة بحيث تسهل عملية التعلم بعيدا عن البيروقراطية، ويشرك الجميع في اتخاذ القرارات التعليمية؛

6-رفع مستوى الوعي لدى الطلبة اتجاه عملية التعليم وأهدافه، مع توفير فرص ملائمة للتعلم الذاتي وبصورة أكثر فاعلية؛

7- النظرة الشمولية لعملية التعليم من كافة جوانبها، مع الأخذ بعين الاعتبار عملية التدريب المستمر لكافة المشاركين في العملية التعليمية بغية الوصول إلى مخرجات ملائمة ذات صبغة تنافسية؛

8- زيادة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العلمي بالمؤسسات التعليمية لما تقدمه من خدمة للطلبة والمجتمع في مساهمتها في تنمية المجتمع المحلي.

9- الربحية: أي تخفيض التكاليف المرتبطة بالعمليات التشغيلية الناجمة عن حالات عدم المطابقة مع المعايير.[1]

[1].هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص488-489.

المطلب الرابع: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

قد تعترض تطبيق إدارة الجودة الشاملة بعض المعوقات نذكر منها:[2]

1-عدم وجود موارد كافية لتطبيق برنامج الجودة الشاملة؛

2-عدم اقتناع الإدارات بفلسفة الجودة الشاملة وعدم تبنيها لها لضعف قناعتها بجدوى التغيير؛

3- غياب الانسجام بين الإدارة والعاملين في الجامعة؛

4- الالتزام بالشعارات فقط دون التطبيق الفعلي لفلسفة الجودة الشاملة؛

5- معايير قياس الجودة غير واضحة ومتجددة لقياس مدى التقدم والانجاز؛

6- جمود الأنظمة والقوانين وبروز الروتين والفساد الإداري في السياسات الإدارية؛

7- عدم توافر بيانات متكاملة عن مجالات العمل داخل الجامعة؛

8- قلة التمويل المالي وضخامة التكاليف المصاحبة لتطبيق الجودة الشاملة؛

9- إهمال كفاءة عضو هيئة التدريس عند اختياره لتنفيذ أعمال معينة؛

10- عدم توافر الكوادر المؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة؛

11- المركزية في صنع السياسات التعليمية واتخاذ القرارات في الجامعة؛

12- قلة تنوع مصادر التعليم في الجامعة؛

13- مساحات القاعات الدراسية لا تكفي لإعداد الطلبة؛

14-قلة توفر بيانات متكاملة تغطي أنشطة وفعاليات الجامعة؛

15-عدم الاهتمام بتطوير وتحديث البرامج العلمية؛

16- عدم الاهتمام بالتعلم الذاتي للطلبة؛

17-عدم وضوح بعض المصطلحات المرافقة للجودة الشاملة.

---

[1].رافدة عمر الحريري، مرجع سابق، ص226.

[2]. محمد جبر دريب، مرجع سابق، ص ص 95-96.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا للفصل الأول يمكننا القول أن الجودة خطت خطوات كبيرة للوصول إلى ما يعرف اليوم بإدارة الجودة الشاملة التي أضحت مطلب كل المؤسسات الإنتاجية والخدمية على حد سواء، لكونها فلسفة إدارية تمكن المؤسسة من تحقيق الجودة والاستمرارية في التحسين والتطوير لخدماتها ومنتجاتها بالشكل الذي يلبي حاجة المستفيدين منها، معتمدة في ذلك على أساليب وأدوات بمعايير عالمية تساعدها على تحقيق أهدافها المنشودة. ومع بروز الأصوات المنادية بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم سعى الباحثون لمحاولة تطويع مفاهيم إدارة الجودة الشاملة عليه، وبالأخص التعليم العالي لما له من أهمية في المجتمع ككل.

إن تبني فلسفة الجودة الشاملة في التعليم العالي يحتاج إلى إرادة قوية في التغيير للعمل الإداري بالوجه الحسن الذي يطور من العملية التعليمية ويضمن جودة للمدخلات والمخرجات، وهذه الفلسفة تحتاج إلى أن نحدد متطلبات تطبيقها، والمحاور الجوهرية لها والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها لتحقيق الأهداف المرغوبة في التعليم العالي، ولعل أبرزها تخفيض التكلفة وضمان التحسين والتطوير المستمر لمخرجاته، وتذليل الصعوبات التي من الممكن أن تعترض سبيله في تحقيق جودة شاملة.

الفصل الثاني

تكلفة التعليم العالي

وسبل قياسها

تمهيد

حظي التعليم في معظم الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية باهتمام بالغ وعناية كبيرة، وعلى الخصوص التعليم العالي، بعد أن أدركت أن التعليم الجيد مفتاح نهضتها وتقدمها وتفوقها، فصار السياسيون والاقتصاديون في مقدمة المدافعين عن الاستثمار في التعليم، شريطة أن يكون هذا الاستثمار مصحوبا بضوابط الكفاءة والجودة والنوعية، فبدون ذلك يصبح التعليم عبأ على كاهل الاستثمار القومي، ولقد رصدت للتعليم الأموال الطائلة من ميزانيات الدول للوفاء بمتطلباته المختلفة، إلا أن ذلك الاهتمام يواجه بتزايد النفقات المالية بسبب الزيادة في أعداد المواليد ومن هم في سن الدراسة، إضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، تزايد أعداد الملتحقين بالجامعات.

وحاولت معظم الدراسات والأبحاث البحث في مفاهيم التكلفة التعليمية وطرق قياسها وتحليلها وأسباب تزايدها والعمل على تخفيضها دون المساس بنوعية التعليم، كما زاد الاهتمام بتكلفة التعليم على اعتبارها مدخلا اقتصاديا وتعليميا مهما من مدخلات أي نظام تعليمي، وتتحكم في كم وجودة نواتج ومخرجات الأنظمة التعليمية، وتكون كمسار حيوي يغذي العمليات والأنشطة التعليمية ويتحكم في سياساتها وخططها فمن خلال الإنفاق على التعليم نوفر احتياجاته من الموارد البشرية والغير بشرية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول جوانب عدة مهمة في تكلفة التعليم وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لتكلفة التعليم العالي

المبحث الثاني: أساسيات تكلفة التعليم العالي

المبحث الثالث: النماذج الأساسية في قياس تكلفة التعليم العالي

المبحث الأول: الإطار النظري لتكلفة التعليم العالي

نظرا للزيادات الكبيرة في الإنفاق على التعليم في السنوات الأخيرة في معظم البلدان، زاد اهتمام الاقتصاديين بالتعليم و بمختلف التكاليف المرتبطة به، وتم تناولها بالدراسة والتحليل من قبل العديد منهم، وسنسلط الضوء في هذا المبحث على تطورات المفاهيم الاقتصادية لتكلفة التعليم التي ارتبطت بتطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية من خدمة استهلاكية إلى اعتبار التعليم استثمار يحقق عوائد اقتصادية، ورأي ثالث جمع بين النظرتين السابقتين معتبرا الخدمة التعليمية كاستهلاك واستثمار في آن واحد، وسنشير إلى ابرز التعاريف عن تكلفة التعليم وأهم مؤشراتها.

المطلب الأول: تطور المفاهيم الاقتصادية للتكلفة التعليمية

1- النظر للتعليم كاستهلاك[1]

يقبل الفرد على التعليم ويضعه ضمن أولوياته وينفق عليه، لذا فهو يمثل خدمة استهلاكية، وتظهر الجوانب الاستهلاكية للتعليم في إعداد الأفراد للحياة الخاصة وللتمتع بالنواحي الجمالية والإنسانية وتزويدهم بالجوانب الأخلاقية والثقافية والاجتماعية.

وفي نظر كينز يعد الإنفاق على التعليم سواء قامت به الأسرة أو الحكومة إنفاقا استهلاكيا، ولذا فان حساب الدخل القومي يعالج الإنفاق التعليمي كاستهلاك نهائي.

ويتفق مع ذلك آدم سميث حيث دعا إلى ضرورة تصميم نظام تعليمي يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة، أما تعليم الفقراء ومحدودي الدخل فانه يقع على عاتقها بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية.

ترتب على النظر للتعليم كخدمة استهلاكية الإيمان بان التعليم حق لكل مواطن، والدولة مسؤولة عن ذلك ويجب أن تضعها ضمن أولوياتها وان تخطط لها وتنفق عليها، وفي الوقت ذاته ترتب عن تلك النظرة بعض الآثار السلبية، حيث أدت إلى إضعاف الصلة المتبادلة بين التعليم والمجتمع لعدم ربط التعليم بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك اعتبر التعليم نوعا من الرفاهية. و التعليم كنمط استهلاكي يتميز بعدة خصائص لا تتوفر لغيره من أنماط الاستهلاك الأخرى وهي كالتالي:

- يؤثر التعليم كاستهلاك على السلوك الاستهلاكي، حسب المستوى التعليمي لكل فرد؛
- يؤدي التعليم إلى تغيير طبيعة العمل الذي يستطيع الفرد القيام به، من أعمال تحتاج مجهود بدني إلى أعمال تحتاج مجهود ذهني؛
- التعليم كاستهلاك يؤثر في شخصية الإنسان، إذ يمنحه ثقافة ومعرفة تهيئ له فرص الحياة الكريمة.

[1].نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي- حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص12.

2- النظر للتعليم كاستثمار

ارتكزت النظرة للتعليم كاستثمار على العديد من المبررات أهمها:[1]

- يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجية للفرد ومن ثم مقدرته على توليد الدخل؛
- يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع ومن ثم يرتفع الدخل القومي وتتحقق الرفاهية في المجتمع والاقتصاد؛
- يكشف التعليم عن استعدادات الفرد وميوله، ويحرص على الرعاية والتوجيه حتى تعطي ثمارها للاقتصاد القومي والمجتمع.
- ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع وفي مختلف الظروف؛
- ينمي التعليم قدرات الأفراد على البحث العلمي وحل مشكلات المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- يعد التعليم القادة والكوادر المؤهلة لقيادة مسيرة التنمية وتوجيهها في القطاعات المختلفة؛
- التعليم له اثر ايجابي في الارتقاء بالمجتمع والتطوير المهني للأفراد.

وهذه المبررات وغيرها تؤكد على أن الإنفاق في التعليم يعد استثمارا في رأس المال البشري، ونظرا لان هذا الاستثمار يتناول الموارد البشرية يعد أفضل وأعظم أنواع الاستثمارات، فقد أظهرت مختلف الدراسات الاقتصادية أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم الأعمال التجارية والصناعية ومختلف المشاريع الاقتصادية الأخرى.

وكان مارشال أول من عد التعليم نوعا من الاستثمار القومي، لما له من دور فاعل في التنمية، وقد أكد على ضرورة الاهتمام بالإنفاق التعليمي بقوله أن قيمة ما ينفق على التعليم سواء كان من طرف الدولة أو الأفراد يجب أن لا يقاس فقط بالعائد المباشر من هذا الاستثمار، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار العائد غير المرئي، حيث يتيح التعليم لأفراد المجتمع فرصا أكثر وأوسع للكشف عن ميولهم وقدراتهم من اجل تنميتها.

أما ماركس فيرى أن التعليم يساعد الأفراد على التكيف والنمو المهني واستيعاب تطبيقات الثورة التكنولوجية والتغيرات في وسائل وعوامل الإنتاج. كما أشار شولتز في دراساته على الاقتصاد الأمريكي إلى أن عائدات الدخل القومي تنمو بارتفاع المستوى التعليمي، حيث تزداد المقدرة الإنتاجية لأفراد المجتمع، وكذلك أوضحت دراسات أكاديمية العلوم السوفيتية(سابقا) أن حوالي 23% من الزيادة في الدخل القومي عام 1960 ترجع لأسباب تعليمية.

3- النظر للتعليم كاستهلاك واستثمار في آن واحد[2]

هذا التوجه جاء كنتيجة لتزاوج الاتجاهين السابقين، فالأفراد يحققون عائدا اقتصاديا(دخلا) يزداد بارتفاع المستوى التعليمي، مع التسليم بان هناك فترة تفصل بين بدأ الاستثمار التعليمي وبدأ العائد من هذا

[1]. فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم-مبادئ راسخة واتجاهات حديثة-، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص159-160.

[2]. فاروق عبده فليه، مرجع سابق، ص ص161-162

الاستثمار، كما يتيح التعليم للفرد فرصا وإمكانات مناسبة للتمتع بالحياة، ويزوده بمستوى ثقافي وحضاري مرتفع، كما يزوده بنواح إنسانية وأخلاقية وجمالية واجتماعية لا يمكن الحصول عليها بغير التعليم.
وبالنسبة للمجتمع تنفق الدولة على التعليم وتضعه ضمن بنود الإنفاق العام في الميزانية العامة لها وتوازن بينه وبين بنود الإنفاق الأخرى وفي لمقابل يمد التعليم المجتمع بقادة وعمالة مؤهلة تقود عملية التنمية وتدفع عجلة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الناتج ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

أي أن للتعليم تكلفة كما انه له عائد وهذا العائد ليس مقصورا على العائد الاقتصادي أو المرئي فحسب بل إن هناك عوائد أخرى غير مرئية تتمثل في العوائد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية ومن ثم يهتم مفهوم اقتصاديات التعليم ببحث ودراسة العلاقة بين التكاليف والعوائد التعليمية بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة كما بات هذا المفهوم يمثل علما من العلوم المتخصصة في مجال التربية والاقتصاد والاجتماع، حيث يعرف كوهن اقتصاديات التعليم بأنه ذلك العلم الذي يبحث ويدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التدريب وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة محددة من الزمن وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.

ومن ثم يهتم هذا الميدان ببحث ودراسة الموضوعات التالية:

أ-تخصيص الموارد اللازمة للخدمة التعليمية بحيث تتوازن الحاجة للتعليم مع الموارد والإمكانات التعليمية المتاحة؛

ب-إنتاج الخدمة التعليمية وتقديمها بتوازن تام بين جانبي الطلب على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته وما هو معروض منها؛

ج-توزيع الخدمة التعليمية توزيعا متكافئا بما يحقق الفرص سواء على مستوى المناطق أو الأفراد حاضرا أو مستقبلا.

د-التعرف على حجم الإنفاق التعليمي وما يعد منه استهلاكا أو استثمار وتقدير حجم ما ينفقه المجتمع وأفراده في أي نوع من أنواع التعليم وبمستوياته المختلفة؛

هـ-تحقيق كفاءة النظام التعليمي بالاهتمام بمدخلات ومخرجات هذا النظام وتحليل العلاقة النسبية بينهما سواء كانت تلك الكفاءة كمية أو نوعية داخلية أم خارجية.

المطلب الثاني: تكلفة التعليم العالي واهم مؤشراتها

1- تعريف تكلفة التعليم

أ- **التكلفة لغاً:** "مفرد التكاليف تكلفة وتعني التكلفة المبلغ المدفوع أو المنفق على إنتاج سلعة أو خدمة معينة، أي ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد، وبذلك فالتكلفة تتضمن بعد المال، وبعد الجهد."

ب- التكلفة اصطلاحا: " تعني جميع النفقات التي تدفعها المؤسسة أو تضحي بها من أجل ضمان مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية".

ج-عرف جيلمور التكلفة بأنها" " أموال تدفع مقابل تحقيق منفعة معينة ". وتعبر التكلفة وفق هذا المنظور الاقتصادي عن تضحية بوحدات نقدية، وهذه يمكن قياسها والتنبؤ بها وتحديدها مسبقا. وبالتالي يمكن القول بان التكلفة بهذا المعنى تمثل ما هم متوقع من تضحيات مالية لازمة لتحقيق أهداف معينة، على أن تكون هذه التضحيات بناء على تصرف رشيد ويمكن توقعها من جانب الإدارة. وتنقسم التكلفة من وجهة نظر الاقتصاديين إلى عنصرين هما تكلفة صريحة وهي تناظر التكلفة بالمفهوم المحاسبي التقليدي وتكلفة ضمنية ويطلق عليها اصطلاح التكلفة المتلاشية لأنها تحدث عند التنفيذ، ولا يجوز الاعتماد على بيانات ومعلومات التكاليف، التي حدثت في الماضي إلا كمؤشر لما ستكون عليه التكاليف في المستقبل.

وهذه الرؤى الاقتصادية لمعنى التكلفة ضيقة المعنى ومحدودة الوصف في المجال التربوي إذ تتركز اهتماماتها حول المعنى النقدي أي النفقات النقدية، وتهمل الجهد الفردي والمجتمعي المستتر المبذول في هذه التكلفة، خاصة حين يتعلق الأمر بمجال التربية والتعليم".[1]

د- تكلفة التعليم تعرف بأنها:

- " مقياس لمقدار الإنفاق النقدي وغير النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة."
- " مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع."
- تكلفة التعليم من منظور الفاعلية تعرف بأنها: تقويم التكلفة بربط النتائج أو المنافع المتحققة بتكاليفها التي يمكن الحصول عليها، وذلك بغرض تحديد التكاليف التي يمكن أن تعطي أفضل النتائج أو المنافع بأقل التكاليف.[2]

كما يمكن أن نقول عن تكلفة التعليم بأنها:[3]

- " تضحية اقتصادية تتحملها المؤسسة التعليمية مقابل خدمات أو منافع ضرورية تستخدم طبقا للمعايير المقررة، ويمكن قياسها على شكل وحدات نقدية."
- " قيمة ما يتم إنفاقه على العناصر الضرورية للعملية التعليمية من إجمالي ما ينفق على التعليم عامة من ميزانية الدولة خلال عام."

---

[1]. محمد الأصمعي محروس سليم، الحوار المطلوب في توظيف دراسات التكلفة والعائد في تحسين نوعية التعليم، المجلة التربوية، جامعة جنوب الوادي، العدد السادس عشر، 2001، ص ص137-138.

[2]. عليان عبد الله الحولي، محاضرة تكلفة التعليم، كلية التربية، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، متوفر على: gse.buffalo.edu/org/.../Arabic_version_of_GUNI_paper_cost_sharin.pdf *تم الاطلاع في14/02/2016، ص2.*

[3]. محمد عبد الله عمر الضويان، فاعلية التكلفة التعليمية في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض التعليمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2005، ص20.

- "المدفوعات المالية المنصرفة مقابل الحصول على الموارد البشرية والمادية المحتاج إليها في العملية التربوية في إطار المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها."
- " مجموع ما يخصص لكل لطالب من مجموع ما ينفق على التعليم من قبل الدولة."

و حسب رؤى من الباحثين في تكلفة التعليم نورد الآتي:[1]

- جون ستون يرى أن التكلفة التعليمية " جملة الأموال التي تنفق على النظم التعليمية من اجل تحقيق أهداف قومية، اجتماعية وثقافية وسياسية."
- ويرى اتكنسون أن تكلفة التعليم " تشمل التكلفة المباشرة بما تشمله من أموال ينفقها الطلاب والمجتمع على التعليم مباشرة، إلى جانب التكلفة غير المباشرة، وهي تعني تكلفة الفرصة والاختيار والتكلفة الاستثمارية.
- وقدم انطون حبيب رحمة تعريف لتكلفة التعليم بأنها " مجموع القيم المادية والمالية التي تنفق أو ينبغي أنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من الموارد البشرية."
- أما التكلفة الحقيقية للتعليم فإنها " تتعدى النظرة المالية الضيقة وتعرف بأنها مقدار البذل أو التضحية التي يبذلها الفرد والمجتمع أو كلاهما معا للحصول على بعض الفوائد النقدية أو غير النقدية العائدة من جراء استثمار جزء من الموارد المحددة في القطاع التعليمي. بمعنى آخر كان من الممكن للمجتمع توجيه الموارد المخصصة للتعليم أو بعضها والاستفادة منها في قطاعات أخرى كالصحة أو المواصلات أو الأمن أو البلديات وغيرها ، غير أن الاقتناع بالنظرة إلى التعليم كاستثمار بشري ذي مردود طيب أسهم في قبول المجتمع التضحية بهذا الجزء من الموارد المحددة وتخصيصه للقطاع التعليمي."[2]

2- مؤشرات تكلفة التعليم العالي

ومن المؤشرات أو الأشكال المهمة لوحدات التكلفة التي يمكن استخدامها لأغراض التقويم والتخطيط التربوي نذكر ما يلي:

أ-معدل تكلفة الطالب الفعلية أو المتوقعة= $\frac{\text{اجمالي النفقات الفعلية او المتوقعة}}{\text{عدد الطلبة المسجلين}}$

أو معدل تكلفة الطالب المتوقعة = (تكلفة الطالب الفعلية لسنة الأساس+القيمة الناتجة من معدل التغير بين السنتين الأخيرتين× نسبة التضخم المتوقع).

وهي تستخدم على مستوى تعليمي معين أو مرحلة معينة والنوع نفسه من التعليم، ويمكن في هذا المؤشر تجزئة إجمالي النفقات إلى نفقات تشغيلية أو رأسمالية.

ب-تكلفة الخريج:

[1]. محمد الأصمعي محروس سليم، مرجع سابق، ص139.

[2]. عبد الرحمان أحمد صائغ، قياس التكلفة التعليمية وتحليلها كتقنية إدارية ومدى الإفادة منها في تحسين الأداء الإداري في المنظمات التعليمية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، المجلد الرابع، 1987، ص4.

وهي الصيغة التي تمثل النسبة بين التكلفة الكلية وعدد الخريجين وتمتاز أن استخدامها محدود، الأمر الذي أدى إلى حصول بعض التعديل في تقديرها يمكن توضيحه كالتالي:

- نقدر معدل عدد الخريجين خلال فترة معينة؛
- نقدر النسبة بين هذا المعدل وعدد الطلبة المسجلين في المرحلة التعليمية المعينة؛
- نحسب التكلفة التعليمية للطلاب وبالتالي معدل تكلفة الخريج.

$$\textbf{تكلفة الخريج الواحد} = \frac{\text{اجمالي النفقات}}{\text{عدد الخريجين}}$$

$$\textbf{أو} = \frac{\text{تكلفة سنوات النجاح} + \text{تكلفة سنوات الهدر}}{\text{عدد الخريجين}}$$

ويتوقع أن تكون تكلفة الطالب الخريج في المدينة اكبر من الريف وذلك بسبب ضعف ورداءة الخدمات نسبيا المقدمة لطلبة الريف.[1]

ج-التكلفة الحدية:

تعني التكلفة الحدية في الاقتصاد بوجه عام مقدار الزيادة في التكلفة الكلية الناتجة عن إضافة وحدة واحدة من الناتج، وبهذا فهي نسبة بين التغير في التكلفة الكلية والوحدات المنتجة أما في ميدان التربية فانه يشار إلى ثلاث مفاهيم للتكلفة الحدية تختلف باختلاف ظروف المؤسسة التعليمية موضوع البحث:

- الإضافة إلى التكلفة الكلية لمؤسسة تعليمية ما نتيجة لقبول طالب إضافي واحد في هذه المؤسسة شريطة أن تكون مرافق هذه المؤسسة مستخدمة استخداما غير كامل مما لا يزيد من التكلفة الكلية باستثناء الإدارة والكتب والمواد.
- الإضافة إلى التكلفة الكلية لمؤسسة تعليمية ما نتيجة لقبول طالب إضافي واحد، شريطة توسع مرافق هذه المؤسسة بسبب التحسن في الفاعلية الفنية التي تستخدمها الأمر الذي يجعلها أعلى من تلك التي وجدناها في الحالة الأولى.
- الإضافة إلى التكلفة الكلية لمؤسسة تعليمية ما نتيجة لقبول طالب إضافي واحد شريطة توسع مرافق هذه المؤسسة مع عدم تغير الفاعلية الفنية التي نستخدمها وفي هذه الحالة تصبح التكلفة أعلى مما هي عليه في الحالتين السابقتين.

يمكن حساب التكلفة الحدية بطريقتين:

- بطرح تكلفتين كليتين متتاليتين من بعض وقسمة باقي الطرح على الفرق بين عدد وحدات المنتج

أي أن **التكلفة الحدية** = ت ك2 – ت ك1/ ك2– ك1

حيث:

[1]. وائل قاسم راشد، دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد29، المجلد الثامن، 2012، ص ص30-31.

ت ك: التكلفة الكلية

ك: حجم المنتج

- إيجادها مباشرة من التكاليف الكلية المتغيرة لحجمين متتالين من أحجام المنتج، وحيث أن التكاليف الثابتة ليست تكاليف حدية لأنها تتغير بتغير حجم المنتج فان التكاليف الحدية تقيس لنا أيضا معدل التغير في التكاليف المتغيرة.[1]

د- تكلفة الهدر التعليمي = $\frac{\text{اجمالي تكلفة المتسربين (التاركين او الراسبين)}}{\text{اجمالي عدد المتسربين}}$

وتستخدم على مستوى مرحلة أو مستوى تعليمي معين وبالإمكان تجزئتها إلى هدر كلي(تاركين) أو هدر جزئي(راسبين).

هـ-تكلفة المدرسين المتوقعة = $\frac{\text{عدد الطلبة الفعلي لسنة الاساس}}{\text{اجمالي عدد الطلبة / المدرسين}}$ × اجمالي الرواتب والاجور

أو تأخذ قيمتها السنوية وتنسب إلى إجمالي النفقات التشغيلية لمعرفة نسبة التغير السنوي فيها ونسبتها من إجمالي النفقات وبالتالي فهي تستخدم لأغراض تخطيطية وتقويمية وتؤكد الإحصاءات بان تكلفة المدرسين من الأجور والرواتب تمثل نسبة مابين(75% إلى 85%) من إجمالي النفقات الإجمالية.

و- معدل تكلفة وحدة البناء التعليمية: توجد لها صيغ عديدة وهي:

- **تكلفة المبنى لمستوى تعليمي لسنة معينة =**

ة للصف الواحد

- **تكلفة المباني المستقبلية=**

$\frac{\text{اجمالي عدد الطلبة الموجودين في المستوى التعليمي}}{\text{عدد الطلبة في الصف الواحد في المستوى التعليمي}}$ × معدل التكلفة المالية المتوقعة للصف الوا حد

- **تكلفة المبنى** = $\frac{\text{عدد سنوات التخرج} \times \text{تكلفة الصف الدراسي الواحد}}{\text{عمر البناء} \times \text{عدد طلبة الصف الدراسي الواحد}}$ **2**

ز- تكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة: وهي التكلفة المترتبة عن التضحية باستخدام موارد اقتصادية معينة في مجال اقتصادي دون غيره وبالتالي فهي الفرق بين عوائد استخدام هذه الموارد في المجالات المختلفة أما في ميدان التربية والتعليم فتكلفة الفرصة الضائعة هي المزايا التي يضحي بها بسبب إنفاق الموارد في القطاع التعليمي بدلا من توجهيها نحو نشاطات أخرى.

فالعمل الذي يمارسه الأفراد يمكنهم من الحصول على دخل، أما التخلي عن العمل في سبيل التفرغ للتعليم

[1]. عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2008، ص ص126-127.

[2]. وائل قاسم راشد، مرجع سابق، ص ص31-32.

يتضمن تكلفة مالية تساوي في قيمتها الدخل الذي يتخلى عنه الفرد في سبيل التعليم وقد جرت محاولات عديدة لقياس تكلفة الفرصة الضائعة في ميدان التربية والتعليم وتوصلت إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للأرض والمباني والأجهزة والمعدات والمواد تعكس تكلفة الفرصة الضائعة سعر السوق في حالتي البيع والإيجار، نظرا لكون الموارد أصبحت أموالا من نوع آخر ولم تعد مبلغا نقديا قابلا للاستخدام في عدة بدائل مما يتعذر معه تقدير تكاليف الفرصة.
- بالنسبة للطلبة الذين ينصرفون للتعليم، نعمد إلى مقارنة الدخل الذي يخسره الطلبة بما يحصل عليه أولئك الذين تفرغوا للعمل من أقرانهم الذين يماثلونهم في العمر والجنس ويعيشون في نفس المنطقة.
- بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين، تمثل تكلفة الفرصة الضائعة السلع والخدمات الاقتصادية التي ضاعت بسبب عدم إنفاق الأموال المخصصة لرواتبهم في مجالات إنتاجية، إضافة إلى ما يخسره الاقتصاد الوطني من عدم استخدامهم في مجالات أخرى غير التعليم.[1]

المطلب الثالث: أهداف دراسة تكلفة التعليم العالي

إن ارتفاع تكلفة التعليم فرضت على المخططين وصناع القرار التربوي وغيرهم من الباحثين والمهتمين دراسة تكلفة التعليم على المستويين الكلي (نظام التعليم) والجزئي (مؤسسة تعليمية) لتحقيق عدة أهداف أبرزها:[2]

1-تلفت دراسة التكلفة نظر صناع القرار بالتكلفة الإجمالية للجامعة، وما تحتاجه من متطلبات مالية لأنشطتها ومشروعاتها وإمكانية تنفيذها في ضوء متطلباتها المالية وتوزيع التكلفة بين الأطراف التي يجب أن تتحملها؛

2-إيجاد نوع من التوازن بين مخصصات التعليم وغيرها من النفقات المخصصة لقطاعات الاقتصاد الأخرى بصورة تبرز مدى حاجة التعليم إلى زيادة مخصصاته من الميزانية العامة للدولة ومن الناتج المحلي الإجمالي؛

3-الوقوف على الكم الذي ينفق على قطاع التعليم بصورة تمكن المخططين من معرفة الأموال المنفقة فعلاً في قطاع التعليم، والموارد الحقيقية الموظفة فيه، ومعرفة البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم لتحقيق أهداف المجتمع وحصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة؛

4-دراسة تقدير التكلفة تفيد في اكتشاف الإمكانيات المالية المطلوبة بدءاً من تحديد وتصنيف وقياس تكلفة المدخلات للوقوف على الإمكانيات المالية المتاحة ومروراً بتقدير تكلفة تنفيذ مشروع أو برنامج أو تحسينه؛

5-اكتشاف نمطية سلوك التكلفة للوقوف على مدى استغلال أو سوء استغلال مدخلات العملية التعليمية، وتعيين مؤشرات معينة يمكن الاستدلال منها على مدى استغلال الموارد؛

---

[1]. عبد الله زاهي الرشدان، مرجع سابق، ص128.

[2]. عليان عبد الله الحولي، مرجع سابق، ص ص3-4.

6-بيان مدى تأثير تكلفة العاملين بالجامعة على وحدة التكلفة وتأثر التكلفة بالسياسة التعليمية مثل حجم الصف، حجم الجامعة، وتوزيع العاملين فيها؛

7-الكشف عن الكفاءة الإنتاجية للتعليم أو للجامعة في ضوء العائدات أو المنافع التي تفيد الشخص والمجتمع مقارنة بالنفقات؛

8-توزيع نفقات قطاع التعليم بصورة عادلة على نظم التعليم ومراحله ومؤسساته وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة وفقاً لأولويات المجتمع؛

9-التأكد من حسن استغلال أجهزة التعليم والمؤسسات التعليمية لمواردها المتاحة المخصصة لها واستخدامها الأمثل لمواردها البشرية والمادية لأقصى كفاءة ممكنة بهدف تحقيق التوازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها؛

10-تساعد دراسة التكلفة على تقدير نفقات التعليم في ضوء اختيار البدائل المناسبة من حيث التكلفة والعائد؛

11-التنبؤ بتكاليف التعليم المستقبلية يفيد في البحث عن مصادر تمويل إضافية غير تقليدية للتعليم.

المبحث الثاني: أساسيات تكلفة التعليم العالي

من الأمور المهمة عند دراسة تكلفة التعليم أن نحاول استغلال الموارد المتاحة بالوجه الأفضل والذي نحقق معه اقل التكاليف، والأداء الجيد وتحقق الأهداف التعليمية، والملاحظ أن هناك اتجاها يكاد يكون عاما في معظم الدول يتمثل في استمرار الزيادة في الإنفاق التعليمي رغم التفاوت في ذلك بين دولة وأخرى وبين فترة وأخرى.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تناول أسباب ارتفاع تكلفة التعليم وعوامل خفض هذه التكلفة وضوابطها.

المطلب الأول: أسباب ارتفاع تكلفة التعليم العالي

هناك جملة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعليم لعل أهمها:[1]

1- زيادة أعداد الطلبة بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة، ولا سيما في مراحله الأولى نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتبني مختلف دول العالم مبدأ إلزامية ومجانية التعليم في مراحل التعليم الأولى ليس تطبيقاً للدساتير وقوانين التعليم فحسب وإنما أيضاً باعتباره حقاً إنسانياً وضرورة حياتية.

2- طول سنوات الدراسة لقدر كبير من السكان مقابل تزايد التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة للاهتمام بكيف التعليم قبل كمه.

3- الاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم تعليمية حديثة

[1]. عليان عبد الله الحولي، مرجع سابق، ص ص2-3.

تلبي حاجات الدارسين المتنوعة والمتباينة، وتطوير المناهج التعليمية والارتقاء بمستوى أداء المدرسين والإداريين وغيرهم، وتقليل كثافة الفصول الدراسية بتوفير المباني المدرسية ونموها.

4- الحاجة المتزايدة لتغيير مواصفات الأبنية الجامعية إما لعدم صلاحية الأبنية القديمة ولتجديدها للقيام بوظائفها الجديدة، أو لصيانتها الدائمة أو لتجديد الأثاث والمعدات والأجهزة.

5- تزايد التوجه نحو الاستخدام المكثف لتقنيات التعليم والتعلم، ومصادر التعليم الحديثة مقابل سرعة تقادمها، وبالتالي ضرورة متابعة الجديد والمستحدث فيها من جهة وزيادة أسعارها عالمياً من جهة ثانية، مع تزايد اعتماد المؤسسات التعليمية عليها كضرورة للعملية التعليمية التربوية.

6- ارتفاع معدلات التضخم وما ينجم عنها من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، بما يضعف من قيمة النقود الإجمالية المنفقة على المؤسسات التعليمية.

7- الزيادة المستمرة في مرتبات وأجور العاملين في قطاع التعليم، وغيرها من أوجه الصرف الأخرى الجارية منها والرأسمالية.

يرىEhrenberg and Rizzo أن الأسباب وراء تزايد التكلفة في ميدان التعليم العالي هي في الآتي:[1]

1-ارتفاع مرتبات أعضاء هيئة التدريس؛

2-ارتفاع تكلفة جذب أعضاء هيئة التدريس المتميزين والمحافظة عليهم في ظل المنافسة الشديدة بين الجامعات على هذه الفئة من العلماء؛

3-ارتفاع تكلفة التكنولوجيا اللازمة للمحافظة على موقع متقدم في السباق العلمي؛

4-الخدمات الطلابية التي تقدمها الجامعات لطلابها ؛

5-المساعدات المالية التي تقدمها الجامعات لطلابها؛

6-ارتفاع تكلفة البحث العلمي الممول من موارد الجامعات؛

7-انخفاض الدعم الحكومي للجامعات في شكل برامج منح للطلبة؛

8-المنافسة الشديدة بين الجامعات لأن تكون كل جامعة هي الأفضل بين مثيلاتها في مجالات البحث والتدريس وخدمة المجتمع.

ويورد Arhibald and Feldman خمسة أسباب لتصاعد تكلفة التعليم العالي وهي:

1-التحول في نوع المنتج من التخصصات النظرية غير المكلفة إلى التخصصات العملية والمهنية الأكثر تكلفة؛

2-رغبات أعضاء هيئة التدريس والإداريين المسئولين عن تسيير الجامعات المتضخمة في تحسين الجودة؛

3-ندرة مدخلات التعليم العالي وخاصة المدخلات البشرية(أساتذة، طلبة...الخ)؛

4-سوء الإدارة واستخدام الموارد في التعليم العالي؛

[1]. عبد الله مبارك الغيثي، مدخل إدارة الجودة الشاملة ومعوقات تطبيق مفاهيم خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة في مؤسسات التعليم، مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد التاسع، العدد الأول، 2011، ص ص15-16.

5-التشريعات والقوانين والإجراءات الحكومية التي تخلق واجبات واسعة لمؤسسات التعليم العالي.

المطلب الثاني: ضوابط تحديد تكلفة التعليم العالي

من الأمور المهمة عند تحديد تكلفة التعليم أن تكون على درجة من التفصيل قبل الإجمال، ويمكن النظر لهذا التفصيل على النحو التالي:[1]

1- أن تظهر التكلفة المطلوبة بالأسعار الثابتة وليست بالأسعار الجارية تحييدا لعامل الغلاء أو التضخم الاقتصادي:

وذلك بان تكون بداية الخطة الإستراتيجية للتعليم في كل دولة هي سنة الأساس لباقي سنوات الخطة في الدولة ذاتها. واللافت للنظر عالميا هو وجود شبه إجماع إن لم يكن إجماعا كاملا من المتخصصين في مجالي الاقتصاد واقتصاديات التعليم وغيرهما على ضرورة استخدام الأسعار الثابتة بدلا من الأسعار الجارية، من خلال استخدام معدل مناسب للسعر.

2- توزيع التكلفة بين التكلفة الجارية والتكلفة الرأسمالية:

من المهم أن نحدد ما إذا كانت أرقام النفقات تشمل تكلفة رأسمالية، أو تغطي كلها تكلفة جارية. ويعتبر التمييز بينهما مهما جدا، على الرغم من انه يعد اختياريا، ويعتمد على طول مدة خدمة مدخلات الموارد المختلفة.

3- أهمية التعامل بتكلفة الوحدة وبالأسعار الثابتة ومن المنظور النوعي:

بعد التحدث عن أهمية الأسعار الثابتة، نؤكد هنا على أهمية اخذ مفردات التعامل في الاعتبار، وهو ما يسمى بتكلفة الوحدة، والوحدة هنا قد تكون الطالب، أو الفصل، أو المدرسة، أو المعلم، أو أي وحدة قابلة للتعريف، المهم أن نعرف بدقة ما الوحدة موضع القياس، وان ندرك جيدا أن متوسط تكلفة الوحدة قد لا يكون صحيحا بدقة لأي مفردة(وحدة) من مفردات المجموعة ولعل هذا عيب يتعلق عامة بالمتوسط الحسابي، سواء كان متوسط تكلفة أو متوسط درجة أو متوسط دخل أو أي متوسط، ويظهر هذا العيب جليا عندما تشتد الفروق بين المفردات والعكس بالعكس وتعتبر وحدة التكلفة لكل طالب من أكثر تكلفة الوحدات انتشارا وهي تعد مقياسا ملائما لعدة أغراض من مثل مقارنة التكلفة بين مستويات تربوية مختلفة أو بين مؤسسات مختلفة أو بين مناطق جغرافية أو فترات زمنية مختلفة.

وتكلفة الطالب هي ببساطة خارج قسمة النفقات الإجمالية في فترة معينة أما النظام التعليمي ككل أو في الغالب لجزء منه على عدد الطلاب في النظام ككل أو على عدد الطلاب في هذا الجزء. أما تكلفة الطالب المسجل في مقابل تكلفة الطالب الناجح فتعبر في الغالب الأعم عن تكلفة الوحدة بدلالة كل طالب مسجل ولكن لبعض الأغراض يكون من المفيد أن تحسب تكلفة الوحدة لكل خريج وتمثل الإضافة الأخيرة جوهر اهتمام عديد من المتخصصين في مجالات اقتصاديات التعليم في الآونة الأخيرة، حيث ترتبط تكلفة

[1]. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، مكتبة الكويت الوطنية للنشر، الكويت، 2012، ص ص121-125.

المدخلات عادة بالمخرجات وليس بأعداد المسجلين وذلك لتوضيح الفاقد التعليمي(من: رسوب، وتسرب، وتحصيل) لدرجة أن باحثا متمرسا من مثل: براين نايت يقرر انه في المجال التجاري تعد تكلفة المدخلات غير ذات قيمة إلى حد كبير إذا لم ترتبط بالمخرجات ويضرب الباحث الأمثلة في مجال الصناعة ثم ينتقل إلى جوهر اهتمامه وهو التعليم الذي يختلف من حيث الوظيفة والطبيعة عن مجرد مصنع ولكن تكلفة الطالب المسجل قد تكون مضللة في حالة ارتفاع نسب الرسوب والتسرب والتحصيل المتدني.

4- عدم إغفال تكلفة الفرصة البديلة:

بدلا من حساب تكلفة المدخلات التربوية من خلال الأموال التي دفعت فيها فان مفهوم تكلفة الفرصة البديلة وهو القيمة التي كان من الممكن كسبها لو استخدمنا هذه الأموال في البديل الأكثر ربحية وعليه فان المنطق المتضمن في مدخل تكلفة الفرصة هو أن الأمم والجماعات والأفراد تمتلك فقط موارد اقتصادية محددة للاستخدام خلال فترة محددة، وان قرار استخدام بعض هذه الموارد المحددة لغرض ما مثل التعليم يعني تضحية بفرصة إنفاق هذه الموارد في بديل آخر ومن هنا يسميها بعض الباحثين تكلفة التضحية.

والى المعنى نفسه تقريبا يشير فيلدان وبيرسون بقولهما أن مفهوم تكلفة الفرصة يعني ببساطة انه في حالة إنفاق الوقت والمال في احد المجالات أو البرامج التي يمكن أن تكون منتجة في مجال آخر فان الدخل او الفائدة التي فقدت تعد تكلفة الفرصة البديلة والناتجة من إنفاق المال أو الوقت في المجال الأول دون البديل الآخر ومن هنا يطلق عليها أيضا المكاسب الضائعة أو التكلفة غير المباشرة.

5- حساب تكلفة العوامل قبل حساب النفقات الإجمالية:

وهذه ببساطة هي الأسعار المدفوعة عن طريق التربية لعوامل الإنتاج التربوي، أي مدخلات الموارد التربوية المختلفة من مثل المعلمين والمعدات والمباني وغيرها وحيث أن أسعار المدخلات المختلفة هذه غالبا ما تتباين تماما من عامل إلى آخر، وتتحدد بقوى مختلفة لذا فانه من الأهمية أن تعامل معها وندرسها على انفراد وذلك عندما نتنبأ بالتكلفة في المستقبل وقد يعبر عن تكلفة العوامل إما بحدود حقيقية أو نقدية وإما بالأسعار الثابتة أو الجارية ولكن لكي تكون التكلفة ذات معنى فيجب أن ترتبط بمستويات كيفية ومادية واضحة من مثل عدد أساندة مستوى أو صف معين، والمساحات بالوحدة المربعة وإجمالي الأدوات و اللوازم و كدا عدد الكتب المقتناة ، وغير ذلك من العوامل الكمية والنوعية.

6- نحتاج إلى وحدات الموارد وتكلفتها النقدية أيضا:[1]

قد يعبر عن المدخلات التربوية بلغة تكلفة الموارد الحقيقية وذلك عندما تقاس بوحدات طبيعية من مثل أعداد الأساتذة أو ساعات عملهم، عدد الكتب المدرسية وغير ذلك ويمكن أن تقاس هذه المدخلات التربوية بدلالة قيمتها المالية ويعبر عنها كتكلفة مالية أو تمويلية ونحتاج عادة لكلتا الطريقتين للتعبير عن تكلفة المدخلات وذلك لإغراض تحليل التكلفة التعليمية.

[1]. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، مرجع سابق، ص126-127.

7- التعبير عن التكلفة العامة في مقابل التكلفة الخاصة:

التكلفة العامة هي التي تدفع أو تمول بواسطة الحكومة ويتم توفيرها عادة من الضرائب والقروض وغيرهما من مصادر الدخل الحكومية، أما التكلفة الخاصة فهي تلك التي يتحملها الطلاب وأسرهم في شكل مصاريف مدرسية وشراء لباس المدارس والكتب وغير ذلك من المستلزمات وتشمل التكلفة الخاصة أيضا الهبات والمنح والهدايا لكل من التعليم النظامي وغير النظامي والجدير بالذكر أن منح الدعم الحكومي للكليات والمدارس الخاصة المعانة تدخل في حسابات النفقات العامة ولا يجب ضمها للنفقات الخاصة حتى لا تحدث ازدواجية في الحسابات.

8- النفقات الإجمالية:

وهي تشمل عادة النفقات الجارية والرأسمالية لفترة موازنة معينة ويجب أن تعكس كل أو جل الدروس المستفادة من المصطلحات المفتاحية للتكلفة فيجب أن توزع بنود الإنفاق على المدخلات التربوية بأنواعها المختلفة ويفضل التعبير عنها في شكل أسعار ثابتة وليست أسعار جارية مع استخدام تكلفة الوحدة أو الوحدات المختلفة وان نأخذ في الاعتبار قدر الإمكان التكلفة غير المباشرة بمحاذيرها المتعددة مع رصد الفارق أو الفروق بين الموازنات المرصودة والإنفاق الفعلي وغير ذلك من إجراءات التعامل مع النفقات بموضوعية وعلمية قد تغيب عن بعض الباحثين.

9- توزيع التكلفة عبر مراحل وأنواع التعليم المختلفة

المطلب الثالث: عوامل خفض تكلفة التعليم العالي

إن خفض التكاليف التعليمية يعتبر أمرا مهما لضمان تحقق كفاءة العملية التعليمية دون أن يؤثر هذا الخفض في تقليص مهام التعليم وأهدافه كما ونوعاً ومن بين هذه العوامل نذكر:[1]

1- ضمان التخصيص الأمثل للإنفاق التعليمي، والربط الوثيق بين هذا الإنفاق التعليمي وتحقيقه لأفضل النتائج، من خلال توزيع النفقات التعليمية على المجالات والأوجه التعليمية المختلفة بشكل يتناسب ودرجة إسهامها في تحقيق النتائج الأفضل كما ونوعا، وإبعاده عن المجالات التي لا تسهم في ذلك، حيث يلاحظ توجه قدر كبير من التعليم نحو مجالات وأوجه تعليمية لا تحقق أهداف مهمة التعليم، سواء ما تعلق بالأفراد أو المجتمع أو الاقتصاد.

كما هو الأمر في الإنفاق على مجالات تعليمية في الغالب ذات طبيعة نظرية، وبشكل يفوق الحاجة إليها، ودون توجيهها نحو المجالات التطبيقية والعملية التي يزداد الطلب على خريجيها، ومن ثم ترتفع الحاجة إليها ويزداد الانتفاع منها سواء للأفراد أو المجتمع أو الاقتصاد ككل، وبالذات عندما يرافق التعليم في المجالات هذه تركيزا على تطوير نوعيته وزيادة درجة ارتباطه بالمجالات العملية والتطبيقية التي تلبي

[1]. فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2006، ص ص214-218.

احتياجات العمل فيها من خلال تزويد العاملين وعن طريق التعليم بالمعلومات والمعارف والمهارات اللازمة لزيادة كفاءة أدائهم لعملهم بعد تخرجهم.

2- ضمان الاستخدام الكامل للموارد والإمكانات التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية، حيث يلاحظ بالرغم من ندرة الموارد والإمكانات هذه، ومحدودية توفرها أن هناك ضعف في درجة استخدام الموارد والإمكانات النادرة والمحدودة هذه.

حيث يلاحظ استخدام اقل وناقص للقاعات الدراسية، أو القاعات المخصصة للنشاطات غير التعليمية، وكذلك نقص استخدام الآلات والأجهزة والمعامل والمختبرات والأبنية بحيث يصل في بعض الجوانب أن يكاد يكون نادر وبالشكل الذي لا يبرر إنفاق الموارد النادرة والمحدودة عليها، خاصة وان معظمها تتطلب إنفاقا غير قليل في الغالب، وبالذات في ظل ارتفاع الأسعار وبشكل مستمر، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض درجة الانتفاع منها، خاصة وأن هذه الأجهزة والآلات والمعامل والمختبرات تتعرض للتقادم الفني، والذي يفرض الحاجة إلى استبدالها بالآلات وأجهزة ومعامل ومختبرات أكثر تطورا وحداثة وهو ما يتضمن إنفاق ملموس عليها وبدون استخدامها بدرجة كافية.

3- ضمان الاستخدام الكفء لما يتم الإنفاق عليه، بحيث يتم استخدام الموارد والإمكانات النادرة والمحدودة المتاحة للإنفاق على التعليم، بحيث يتحقق نتيجة الاستخدام هذا أقصى درجة انتفاع ممكن منها سواء تعلق الأمر بالموارد المادية أو البشرية والذي من شانه تحقيق أقصى قدر ممكن من المهام والأهداف التعليمية وبأقل النفقات، ويتحقق نتيجة لذلك انخفاض تكلفة الساعة التدريسية وتكلفة الطالب وتكلفة التدريس.

4- التوجه نحو العمل على خفض الإهدار والضياع والتبديد للموارد الذي يرافق القيام بالعملية التعليمية، والإنفاق عليها والذي يتمثل في ارتفاع نسب الرسوب والتي تعني تكرار الإنفاق على الطالب الذي يتعرض للرسوب وبقدر تكرار رسوبه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يرفع تكاليف التعليم والإنفاق عليه.

إذ أن الطالب الذي يمضي في دراسته نتيجة رسوبه ضعف مدة الدراسة بدون هذا الرسوب مثلا، فإنه يحمل التعليم زيادة في النفقات بمعيار تكلفة الطالب بمقدار الضعف، وكذلك الإهدار المتعلق بالتسرب من الدراسة وفي مراحل التعليم المختلفة، وبالذات في المراحل الأولى منه، وخصوصا في المناطق الريفية والأكثر فقرا والأقل وعيا وثقافة الأمر الذي يستدعي العمل الجاد من أجل معالجة حالات الهدر هذه وبالذات الرسوب، والتسرب بالوقوف على أسبابها من أجل الوصول إلى الحد من الإنفاق التعليمي، وتحقيق انخفاض ملموس فيه.

5- التخطيط التعليمي الذي يتم بموجبه ضمان تحقيق أقصى انتفاع ممكن من الإنفاق التعليمي وبالشكل الذي يقود إلى خفضه، إذا أحسن استخدامه عن طريق العمل ومن خلال التخطيط التعليمي على تحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف التعليمية بأقل قدر من التكاليف والنفقات، وفي أقل وقت ممكن وبأقل جهد ممكن، وبالشكل الذي يطور من العملية التعليمية كما ونوعا، باختيار أحسن الوسائل والأساليب والإجراءات

في إطار الخطة التعليمية التي تضمن أفضل استخدام ممكن للموارد والإمكانات التي تتاح لعملية التخطيط التعليمي، وهو ما يعني كفاءة اكبر وتكلفة أدنى وإنفاقا أقل.

كما انه بالإمكان تخفيض تكلفة التعليم عن طريق:[1]

6- تحسين المستوى الكيفي للتعليم وتحسين محتواه من مناهج وطرق ووسائل تعليمية وإدارة تربوية وكتب مدرسية وخطط الدراسة.

7- تجنب الإهدار المدرسي الذي يتجلى خاصة في الرسوب والتسرب بالتخفيف من مداه.

8- وضع خطة تربوية مدروسة، تمكن من إحداث التوازن بين المطالب المختلفة، وتقارن بين النفقات الممكنة، وتبحث في شتى الحلول التي تخفض من النفقات، وتضع بعد هذا كله صيغة سليمة يتحقق فيها التوازن المطلوب بين نفقات التعليم وبين إنتاجيته، وبين تخفيض التكلفة والتحسين في المستوى التعليمي.

9- تخفيض تكلفة الساعة الدراسية من خلال تخفيض النفقات المكرسة للعمل التربوي والعناصر الداخلة فيه، وعوض عن تخفيض أجور المعلمين نستطيع تحسين عملهم وجعله أكثر فعالية ونقوم بتوفير الأجهزة والأدوات المدرسية التي تزيد من نتاجهم، كما يمكن أن نخفض من تكلفة المباني المدرسية ونحقق وفر هام، عن طريق اختيار الموقع المناسب من حيث السكان والشروط الهندسية والتربوية الملائمة في مواد البناء وتنظيم الأبنية بأشكالها وأقسامها وصفاتها.

المبحث الثالث: النماذج الأساسية في قياس تكلفة التعليم العالي

مفهوم تكلفة التعليم له عديد النماذج التي يمكن استخدامها في تقدير التكلفة، وتختلف معظمها بحسب اتجاهات تنميط التكلفة وله طرق قياس وتنبؤ، سنحاول من خلال هذا المبحث تناول أكثرهاشيوعاً .

المطلب الأول: نماذج تقدير تكلفة التعليم العالي

1- نموذج تقسيم التكاليف التعليمية إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة

وفقا لهذا النموذج يتم تصنيف تكلفة التعليم إلى:

أ- **التكاليف المباشرة:** هي" تلك التكاليف التي تخص جهة معينة في وقت معين مقابل الحصول على الموارد البشرية والمادية التي تتطلبها عملية تسيير العملية التعليمية، وتشمل النفقات التي يتم صرفها المؤسسات التعليمية من اجل تسيير عمل المرافق والأقسام فيها."

ب- التكاليف غير المباشرة:

" هي التكلفة التي لا تخص جهة محددة، فتكلفة التعليم لا تقتصر على المبالغ المالية التي يتم صرفها على تسيير العملية التعليمية خلال فترة معينة، بل هناك جانب غير مباشر من التكلفة يتمثل في الدخل الضائع

[1]. عبد الله زاهي رشدان، مرجع سابق، ص ص131-132.

على الطلاب الملتحقين في المدرسة إذ من الممكن أن ينالوا نصيبا من الدخل لو اختاروا العمل بدلا من الذهاب إلى المدرسة ".[1]

2- نموذج تخصيص التكاليف التعليمية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية

وفقا لهذا النموذج يتم تقسيم تكلفة التعليم إلى:[2]

أ- **نفقات جارية:**

وهي " تلك التكاليف الدورية المنتظمة بهدف تسيير العملية التعليمية".

ب-نفقات رأسمالية:

وهي" تلك النفقات التي تدفع مرة واحدة لتكوين رأس المال، أو للمحافظة عليه وتنميته".

وأهم العناصر المكونة لكل من النفقات الجارية والرأسمالية نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: العناصر الأساسية للنفقات الجارية والرأسمالية

عناصر النفقات الجارية	عناصر النفقات الرأسمالية
1- نفقات التعليم: رواتب الأساتذة، الدائمين و المؤقتين و المشاركين و الزائرين **1**-نفقات الإدارة: رواتب ومكافآت الموظفين الإداريين، نفقات إدارية مختلفة 3-نفقات الصيانة: صيانة الهياكل البيداغوجية بمختلف أنواعها 4-تكلفة الرعاية الصحية والإجتماعية: خدمات الصحة والوقاية الصحية، رواتب موظفي الوحدة الصحية بالجامعة. 5- تكلفة الأنشطة الأخرى مثل التغذية و النقل و الأدوات و اللوازم.	1-نفقات شراء الأراضي وإنشاء مباني الجامعة 2-نفقات الترميم والإصلاحات الكبرى 3-نفقات شراء السيارات والتجهيزات 4-نفقات المكتبة والآلات والمعدات الثقيلة

المصدر: عبد الرحمان احمد صائغ، مرجع سابق، ص6.

تتحدد التكلفة الإجماليه بمجموع النفقات الجاريه والراسماليه مطروح منها التكاليف التي يتحملها التلميذ وأسرته في سبيل تعليمه. ويمتاز هذا النوع من النماذج بالوضوح في تحديد عناصر التكاليف التعليمية المختلفة غير انه يفتقد للشمول والاكتمال، حيث يهمل بعض العناصر من بينها تكلفة الفرصة البديلة سواء للفرد أو المجتمع.

[1]. محمد بن عبد الله عمر الضويان، مرجع سابق، ص21.

[2]. فاروق عبده فليه، مرجع سابق، ص ص208-209.

3- تصنيف اليونسكو للتكلفة التعليمية

وفقا لهذا التصنيف يمكن تقسيم مصروفات التعليم كالآتي:[1]

أ-المصروفات الرأسمالية(غير المتكررة) وهي:

- -ثمن الأرض المنشئ عليها الأبنية التعليمية
- تكلفة المباني الجامعية
- تكلفة المعدات والتجهيزات
- تكاليف الأثاث والأدوات التعليمية المعمرة

ب-المصروفات الدورية(المتكررة): ومن أمثلتها المرتبات والإيجارات والكتب ومصروفات الإنارة والمياه والمواد التعليمية الاستهلاكية كالورق والخامات المستخدمة في المعامل والورش.

ج-مصروفات الصيانة: ويقصد بها مقابل الصيانة الدورية للمباني والمعدات والتجهيزات التعليمية المختلفة.

4: نموذج تقسيم تكاليف التعليم إلى تكاليف عامة وخاصة

أ-التكاليف العامة(الاجتماعية):

التعليم حق لكل مواطن وواجب على الدولة تجاه أفرادها، لذا على الدولة أن تتحمل مسئولية تمويل التعليم وإتاحته لجميع مواطنيها على السواء، وتختلف نسبة مساهمة الدولة في الإنفاق على العملية التعليمية بحسب أيديولوجيتها، وكذلك تختلف بحسب المراحل الدراسية، وعلى مستوى المناطق والإدارات المختلفة، كما قد يساهم القطاع الخاص في عملية تمويل العملية التعليمية، والمجهود الذاتي والمصادر الخارجية بنصيب محدود أو جزئي في العملية التمويلية.

ب- التكاليف الخاصة(الفردية):

وتعني تلك التكلفة التي يتحملها الطالب وأسرته نتيجة التحاقه بالمؤسسة التعليمية، وتتمثل في:

- رسوم التعليم.
- تكلفة الكتب والأدوات الأخرى اللازمة للتعليم.
- تكلفة الفرصة الضائعة، وبخاصة في المراحل التعليمية المقابلة لسن العمل.

5- نموذج تصنيف الموازنة العامة لتكاليف التعليم

حيث تنقسم الموازنة التعليمية إلى أربعة أقسام أو أبواب رئيسية، وهي كالتالي:

أ-الباب الأول: ويشمل النقدية.

ب-الباب الثاني: ويشمل ثلاث بنود وهي:

- **المستلزمات السلعية:** وتتكون من نفقات الأدوات الكتابية، والكتب، والمياه، والإنارة، والكهرباء، والغاز، والخامات، وقطع الغيار.

[1]. فاروق عبده فليه، مرجع سابق، ص209.

- **المستلزمات الخدمية:** وتتكون من نفقات الصيانة، خدمات البحوث والتجارب، دعاية وإعلان، استقبال، نفقات طباعة، نقل وانتقالات عامة، مواصلات وتأجير معدات، تكاليف برامج تدريبية، نفقات خدمات.
- **التحويلات الجارية:** وتتضمن ضرائب، رسوم سلعية، إيجارات، إعانات.

ج- الباب الثالث: ويشتمل على الاستخدامات الاستثمارية كالمباني والتجهيزات.

د- الباب الرابع: ويشتمل على التحويلات الرأسمالية وهي القروض وأقساط خدمة الدين أو القرض.

وعلى الرغم من استخدام هذا التصنيف في الموازنة العامة للدولة، واعتباره أساسا للنظام المحاسبي الحكومي في المصالح والدواوين إلا أنه عند استخدامه لتقدير التكاليف التعليمية قد يهمل بعض عناصر التكاليف، لكونها استثمارات طويلة الأجل، ويصعب إدراكها أو انعدام تأثيرها، وعدم وضوحها في العملية التعليمية كالتحويلات الرأسمالية، وقد يستبدل بعض العناصر أو يدمجها مع عناصر أخرى، كما في حالة الضرائب والرسوم.[1]

المطلب الثاني: طرق قياس تكلفة التعليم العالي

إن قياس التكلفة التعليمية في ابسط معانيه لا يعدو كونه إضافة جميع أوجه الإنفاق الفعلي في مدة معينة لجزء أو لجميع أجزاء النظام التعليمي في مجتمع ما ومن ثم تقسيم المجتمع الكلي للإنفاق الفعلي على عدد الطلاب لمدة زمنية معينة قد تستغرق فصلا دراسيا أو مرحلة دراسية فأكثر ومن الممكن تعريف متوسط تكلفة الطالب حسابياً كما هو في المعادلة التالية:[2]

معدل تكلفة الطالب الواحد= مجموع الإنفاق الفعلي لمدة معينة/عدد الطلاب في فترة معينة.

وبالرغم من سهولة هذه الطريقة لاستخراج معدل تكلفة الطالب الواحد إلا أن نتائجها تشمل قدرا كبيرا من التقريب كما انه يؤخذ عليها بعض المآخذ التي نوضحها فيما يلي:

1- تكلفة الطالب الواحد المستخرجة بهذه الطريقة لا تشتمل على التكلفة غير المباشرة كالدخل الضائع والتي تمثل في اقل التقادير حوالي ثلث التكلفة الحقيقية.

2- الطريقة هذه لا تراعي اختلاف أنواع الإنفاق الفعلي والمقسم بشكل عام إلى نفقة جارية ونفقة رأسمالية، يضاف إلى ذلك أن النفقة الرأسمالية هي عبارة عن استثمارات طويلة المدى يستفاد منها في تربية الأجيال متعاقبة من الطلاب خلال سنوات عديدة لذلك فانه من العدل والضرورة معا الوصول إلى تقدير لمعدل الاستهلاك السنوي لأي من بنود الإنفاق وأبواب النفقات الرأسمالية والذي يتم الحصول عليه في ضوء المعادلة التالية:

معدل الاستهلاك السنوي= القيمة الإجمالية للإنفاق الرأسمالي/العمر الإنتاجي أو الافتراضي.

3- الطريقة هذه لا تأخذ بعين الاعتبار توزيع الطلاب تبعا لمرحلة التعليم وأنواعه كما أن تكلفة الوحدة

[1]. فاروق عبده فليه، مرجع سابق، ص ص210-211.

[2]. عبد الرحمن احمد صائغ، مرجع سابق، ص ص6-8.

التعليمية ليست واحدة في جميع مراحل التعليم وأنواعه وميادينه. ولهذا فمن الخطأ أن نبني التنبؤات بنفقات التعليم على تكلفة متوسطة لجملة التعليم.

وبالتالي يمكن الوصول إلى تقديرات أكثر دقة للتكلفة التعليمية للطالب الواحد يمكن أن يتم في ضوء المعادلات التالية:

أ-التكاليف المباشرة للطالب:

- **تكلفة الطالب الواحد من النفقة الجارية=**

$$\frac{\text{مجموع نفقات الادارة + مجموع نفقات التعليم + مجموع نفقات الصيانة + مجموع نفقات الخدمات المساعدة}}{\text{عددالطلاب في مدرسة او مرحلة تعليمية او فرع تعليمي او منطقة تعليمية}}$$

- **تكلفة الطالب الواحد من النفقة الرأسمالية**

$$= \frac{\frac{\text{مجموع نفقات المباني المدرسية}}{\text{العمر الانتاجي للبناء}} + \frac{\text{مجموع نفقات التجهيزات المدرسية}}{\text{العمر الافتراضي للتجهيزات}}}{\text{عدد الطلاب في مدرسة او مرحلة تعليمية او فرع تعليمي او منطقة تعليمية}}$$

- **تكلفة الطالب الواحد من الإنفاق الفعلي**=تكلفة الطالب الواحد من النفقة الجارية+ تكلفة الطالب الواحد من النفقة الرأسمالية.
- **تكلفة الطالب الواحد الحقيقية**= تكلفة الطالب الواحد من الإنفاق الفعلي + تكلفة التضحية للطالب الواحد.
- **تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأبنية**

$$= \frac{\text{اجمالي تكلفة الابنية} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي للابنية}}{\text{عدد الطلبة المستفيدين من الابنية}}$$

وتبلغ نسبة الاستهلاك السنوي في الأبنية 2% كما حددها البنك الدولي

- **تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث والمعدات والآلات =**

$$\frac{\text{اجمالي تكلفة الاجهزة والاثاث والمعدات والالات} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي للاجهزة والاثاث والمعدات والالات}}{\text{عدد الطلبة المستفيدين من الاجهزة والاثاث والمعدات والالات}}$$

وتبلغ نسبة الاستهلاك في الأجهزة والمعدات 10%

- **تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للكتب=**

$$\frac{\text{اجمالي ثمن الكتب في الكلية} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي}}{\text{عدد الطلبة المستفيدين من الكتب}}$$

وتبلغ نسبة الاستهلاك من الكتب 20%.[1]

[1]. انمار الكيلاني، مزنة العازمي، دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دول الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 2004-2005، مجلة العلوم التربوية، المجلد 35، العدد2، 2008، ص447.

- **تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للسيارات =**

اجمالي تكلفة السيارات × نسبة الاستهلاك السنوي للسيارت

عدد الطلبة المستفيدين من السيارات

وتبلغ نسبة الاستهلاك السنوي للسيارات 15%.

ب-التكلفة الخاصة غير المباشرة للطالب(تكلفة الفرصة الضائعة):

يتم الحصول عليها من خلال الراتب الأولي الإجمالي الذي يفقده الطالب بسبب وجوده على مقاعد الدراسة، ويمكن احتسابها كالآتي:

- **تكلفة الفرصة الضائعة للطالب في السنة الأولى من البكالوريوس**= متوسط الراتب الشهري الإجمالي لخريج الثانوية العامة ×12شهراً .

- **تكلفة الفرصة الضائعة للطالب في السنة الثانية من البكالوريوس**=(متوسط الراتب الشهري الإجمالي لخريج الثانوية العامة + متوسط الزيادة السنوية) ×12شهراً .

وهكذا لباقي السنوات التي يقضيها الطالب الجامعي على مقاعد الدراسة، والتي قد تمتد لأربع وخمس سنوات وست سنوات، وبالتالي فان **التكلفة الخاصة غير المباشرة للطالب**= متوسط تكلفة الفرصة الضائعة للسنوات الدراسية الست.[1]

المطلب الثالث: طرق التنبؤ بتكلفة التعليم العالي وتحليلها

2- طرق التنبؤ بتكلفة التعليم العالي

هناك طريقتين أساسيتين هما:[2]

أ-الطريقة الأولى: تكلفة الطالب

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي:

- تحديد مجموع النفقات الجارية خلال السنة التي يتم اختيارها كسنة أساس.
- تقسيم هذا المجموع الكلي على عدد الطلاب خلال تلك السنة فيتم الحصول على تكلفة الطالب الواحد خلال سنة الأساس.
- ضرب هذه التكلفة في عدد الطلاب المتوقع في سنوات التنبؤ.

إلا أن هذه الطريقة " تشمل على قدر كبير من التقريب، ولذا يلجأ الباحث في مزيد من الدقة، إلى تحديد المستوى الحقيقي لتكلفة الطالب خلال سنة الأساس والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وذلك بحساب متوسط مجموع نفقات الطالب في جميع معاهد التعليم التي دون المستوى الجامعي، وللحصول على تنبؤات أدق وأعمق من ذلك يلجأ الباحث إلى حساب متوسط تكلفة الطالب في جميع مراحل التعليم وأنواعه والموقع

[1]. انمار الكيلاني، مزنة العازمي، مرجع سابق، ص447.

[2]. عبد الله زاهي الرشدان، مرجع سابق، ص ص129-130

الجغرافي والجماعات الاجتماعية المختلفة، لما لهذه العوامل من تأثير كبير في تحديد تكلفة التعليم وتطوراته اللاحقة".

ب-الطريقة الثانية: معيار رواتب الأساتذة

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي:

- تقسيم العدد الإجمالي للطلاب على عدد الطلاب المقابل لأستاذ واحد (كم طالباً يقابل الأستاذ الواحد) على نحو ما تحدده الأهداف المرجوة.

وبذلك نحصل على عدد الأساتذة خلال سنة التنبؤ تبعاً لأنواع المدارس وتبعاً لمؤهلات المعلمين.

- ضرب هذا العدد الذي نحصل عليه في الرواتب المتوقعة فنحصل في النهاية على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة. وتمثل هذه الرواتب في معظم البلدان 80% من النفقات الجارية.

2- تحليل تكلفة التعليم العالي

يقصد بتحليل التكلفة التعليمية" ذلك النوع من الدراسات التي تحلل مركبات التكلفة الرئيسية إلى عناصرها الجزئية ومن ثم تقنينها باستخراج نصيب الطالب الواحد من النفقات المختلفة في مدة معينة".

ويتبع ذلك إجراء المقارنات بين عناصر التكلفة المختلفة ومحاولة الإجابة على الاستفسارات المتعلقة بأوجه الإنفاق وترشيده بغية الوصول إلى أفضل مستوى للخدمة التعليمية في حدود الموارد المالية المتاحة.

وهذا النوع من الدراسات قد يكون عبارة عن دراسة مصغرة (الوحدة التعليمية) كالمدرسة، وقد يكون شاملا أجزاء النظام التعليمي في مجتمع ما كافة.

وفي ما يلي قائمة بأهم الدراسات التحليلية للتكلفة التعليمية:

أ- تحليل التكلفة التعليمية على أساس رواتب الموظفين في القطاع التعليمي ومكافآتهم. والجدير بالذكر أن مرتبات الموظفين وأجورهم تمثل نسبة كبيرة تبلغ حوالي 70% من مجموع النفقات الجارية. ويستحسن القيام بتحليلات مستقلة لمعرفة ما يلي:

ب-نصيب الطالب الواحد من إجمالي الإنفاق على مرتبات المدرسين، ومن الممكن القيام بمقارنة رأسية عن طريق تتبع نصيب الطالب الواحد من إجمالي الإنفاق على المدرسين خلال عدة سنوات أو القيام بمقارنة أفقية لمراحل التعليم المختلفة وفروعه في نظام تعليمي لمجتمع ما، أو إجراء دراسات مقارنة مع بعض البلدان الأخرى.

ج-نصيب الطالب الواحد من إجمالي الإنفاق على رواتب الموظفين والإداريين، كم انه بالإمكان القيام بدراسات المقارنة السابقة الذكر.

د-تحليل التكلفة التعليمية على أساس الاستهلاك الرأسمالي والذي يشمل جانبين مهمين هما:

هـ-تحليل الاستهلاك السنوي للطالب الواحد من المباني المدرسية والقيام بالمقارنات الرأسية لمعرفة تطور الاستهلاك السنوي للطالب من المباني المدرسية خلال فترة من الزمن، أو مقارنات أفقية لمعرفة اختلاف الاستهلاك السنوي للطالب من المباني المدرسية بين مراحل وفروع النظام التعليمي.

و-تحليل الاستهلاك السنوي للطالب من التجهيزات المدرسية ويشمل القيام بدراسات المقارنة السابقة الذكر.[1]

[1]. عبد الرحمن بن احمد صائغ، مرجع سابق، ص ص8-9.

خلاصة الفصل الثاني

إن اعتبار التعليم كاستهلاك واستثمار في آن واحد، من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية وبالمجتمع، كما أن عملية الإنفاق على التعليم تنجر عنها تكلفة تعبر عن كافة الأموال التي أنفقت على التعليم والمضحى بها من اجل الحصول على الموارد المادية والبشرية اللازمة للعملية التعليمية في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، هذه التكلفة لها بالمقابل تكلفة فرصة بديلة فيما لو استخدمت تلك الأموال في مجال آخر غير التعليم.

التكلفة في مجال التعليم في تزايد مستمر نظرا لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم وبمستويات أعلى من حيث الكيف والكم معا، لذا وجب إيجاد عوامل تعمل على تخفيض تكلفة التعليم بإشراك القطاع الخاص وترشيد النفقات، مع مراعاة ضوابط مهمة في تحديد تكلفة التعليم تكون على درجة من التفصيل قبل الإجمال، والحرص على الكفاءة الإنتاجية والنوعية الجيدة في التعليم.

تكلفة التعليم لها مجموعة نماذج رياضية تمكن من تقديرها أو التنبؤ بها و قياسها، وفي دراستنا الحالية سوف نركز على تكلفة الطالب كأبرز طرق حساب تكلفة التعليم.

الفصل الثالث

دور قياس تكلفة التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة

تمهيد

التعليم العالي من بين القطاعات التي توليها الدولة الجزائرية أهمية بالغة وترصد لها ميزانيات ضخمة، ويأتي تحدي التصاعد المستمر في تكلفته من واجهة المشكلات التي تعيق تطور هذا القطاع الهام، وفي ظل ضعف الإمكانيات المتاحة وتراجع في نوعية مخرجاته وتدهور مستويات الجودة، كان لزاما على هذه المؤسسة التعليمية أن تتبنى مبادئ إدارة الجودة الشاملة، وتعطي عناية لدراسات التكلفة التعليمية.

بغية إلقاء الضوء على هذا الموضوع حاولنا معرفة ما إذا كان قياس تكلفة التعليم العالي يمكننا من تحقيق الجودة الشاملة في التعليم.

وسنحاول دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: جامعة أدرار النشأة ومؤشرات دالة

المبحث الثاني: حساب تكاليف التعليم بجامعة ادرار

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين تكلفة التعليم العالي وأراء أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية حول الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المبحث الأول: جامعة أدرار النشأة ومؤشرات دالة

لقد عرفت جامعة أدرار تطورا ملحوظا منذ نشأتها إلى الآن وعلى جميع الأصعدة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على نشأتها واهم التطورات التي عرفتها.

المطلب الأول: نشأة جامعة أدرار

أنشأت أول نواة للتعليم العالي في ولاية أدرار بموجب المرسوم رقم 118-86 المؤرخ في 1986/05/06 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 175-86 المؤرخ في 1986/08/05 والمتضمن إنشاء المعهد الوطني العالي للشريعة، ليتوسع إلى جامعة أدرار بموجب المرسوم رقم01-269 المؤرخ في 2001/09/18 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 04-259 المؤرخ في 2004/08/29 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

إن جامعة أدرار توفر تكوينا بيداغوجياً وعلمياً في عدة مجالات للتكوين، ولضمان التطور العلمي والحركية البحثية فإن الجامعة شهدت قفزة نوعية وعلمية للسنة الجامعية 2013/2012 بحيث انتقلت من ثلاث كليات إلى خمس كليات بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-302 المؤرخ في 2012/08/04، وتضمنت هذه الكليات 16 قسم أنشأت بمقتضى القرارات رقم 800- 801-802-803-804 المؤرخة في2012/12/27 الصادرة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي مما سمح بفتح تخصصات جديدة على مستوى كل من الميادين المفتوحة و الماستر، بالإضافة إلى فتح عروض جديدة في الماجستير والدكتوراه، وهذا كله بفضل رعاية مدير الجامعة وجهود الدولة وإسهامات أساتذتها وموظفيها و طلابها من أجل أن تحتل المكانة التي تستحقها. إن هذا التحدي يفرض على الجامعة أن تجعل من العملية التطويرية عملية مستمرة بنظرة استشرافية مستقبلية.

تحتوي جامعة أدرار على خمس كليات:

1- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

2- كلية الآداب واللغات

3- كلية العلوم والتكنولوجيا

4- كلية الحقوق والعلوم السياسية

5- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المطلب الثالث: مؤشرات كمية خاصة بجامعة أدرار خلال الفترة 2012-2015

1-تطور عدد الطلبة

لقد عرفت جامعة ادرار تطورا محسوسا في تعداد الطلبة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور عدد الطلبة

السنة الجامعية	عدد طلبة كلية الاقتصاد	عدد طلبة ما بعد التدرج	عدد الطلبة الإجمالي
2013-2012	1003	209	8316
2014-2013	1762	203	9002
2015-2014	1703	255	9232

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد طلبة ما بعد التدرج تزايد ما بين الفترة 2012-2013 إلى 2015 ليصل إلى 255 طالب، وهذا راجع إلى إقبال الطلبة على مواصلة تكوينهم الجامعي وتحقيق مستويات علمية أعلى.

2-تطور عدد الطلبة المتخرجون:

الجدول الموالي يبين تعداد الطلبة المتخرجون خلال السنوات المدروسة:

جدول رقم 05: تطور عدد الطلبة المتخرجون خلال الفترة 2012-2015

السنة الجامعية	عدد الطلبة المتخرجون
2013-2012	1864
2014-2013	2258
2014-2013	2145

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

من خلال الجدول نلاحظ أن أعداد الطلبة المتخرجون على مستوى الجامعة عرف تزايد من 1864طالب متخرج في 2013 إلى 2145 طالب متخرج خلال السنة الجامعية 2013-2015.

3-تطور عدد الأساتذة الدائمون

لقد لوحظ تطور ملموس في تعداد الأساتذة الدائمين، وهو ما يسهم بشكل كبير في تحسين مردودية التعليم الجامعي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 06: تطور عدد الأساتذة الدائمون خلال الفترة 2012-2015

السنة الجامعية	عدد الأساتذة الدائمون
2013-2012	240
2014-2013	303
2015-2014	330

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

ويمكن إرجاع سبب هذا التزايد في أعداد الأساتذة إلى العدد الكبير والمتزايد للطلبة المسجلين في الجامعة بالإضافة لفتح تخصصات جديدة، ما يحتم توظيف المزيد من الأساتذة.

4-تطور الهياكل البيداغوجية

لقد عرفت الهياكل البيداغوجية ارتفاعا محسوسا خلال سنوات الدراسة والجدول التالي يبين تطور عددها.

جدول رقم 07: تطور الهياكل البيداغوجية بجامعة أدرار خلال الفترة 2012-2015

السنة الجامعية	عدد الهياكل البيداغوجية
2013/2012	9162 مقعد بيداغوجي
2014-2013	9162 مقعد بيداغوجي
2015-2014	9450 مقعد بيداغوجي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

ويمكن إرجاع سبب هذا التطور إلى تزايد اهتمام الجامعة بالمرافق الضرورية لعملية التعليم وتوفير الجو المناسب للطالب.

المبحث الثاني: حساب تكاليف التعليم بجامعة ادرار

لقد أجريت العديد من الدراسات عن تكلفة التعليم في بلدان العالم واستخدمت العديد من الطرق لتقدير هذه التكلفة، إلا أن الموضوع في الجزائر لم يلق الاهتمام الكبير من قبل الباحثين، لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتحديد دور قياس تكلفة التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة، حيث قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على جامعة أحمد دراية ادرار وقد اخترنا كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

المطلب الأول: التكلفة الفردية التي يتحملها الطالب من اجل التعليم الجامعي

يتم تقدير متوسط هذه التكلفة من خلال إجابات الطلبة حول المحور المخصص لذلك في الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 08: التكلفة الفردية التي يتحملها الطالب(دج)

	الكتب الدراسية	المذكرات	الأدوات والمستلزمات المدرسية	خدمة النقل الخاص	الإقامة الجامعية	التغذية بالإقامة الجامعية	التغذية على الحساب الخاص	شيء آخر لم يذكر	المجموع
متوسط التكلفة الفردية السنوية	1003.38	1200	3971.15	6 986.00	550.00	4690.44	4733.33	4180.00	27314.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 02

بما أن الدولة تمنح الطلبة المنتظمين في الدراسة منحة ثلاثية تقدر بـ: 4000.00دج، وتمثل هذه المنحة إيراد لابد من خصمه من إجمالي التكلفة الفردية. والجدول التالي يوضح هذا.

جدول رقم 09: صافي التكلفة الفردية (دج)

البيان / المستوى	متوسط التكلفة الفردية السنوية	منحة الطالب السنوية	صافي التكلفة الفردية
السنة الأولى	27314.3	16 000.00	11 314.3
السنة الثانية	27314.3	16 000.00	11 314.3
السنة الثالثة	27314.3	16 000.00	11 314.3
المجموع	81942.9	48 000.00	33 942.9

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: التكلفة الاجتماعية التي تتحملها الدولة من اجل تعليم الطالب

سيتم في هذا الجزء تقدير عناصر التكلفة الجارية والرأسمالية للتعليم الجامعي بجامعة أدرار.

1-التكلفة الجارية لتسيير العملية التعليمية: وهي تشمل

أ-تكلفة هيئة التدريس

ويتم حسابها من خلال تقدير قيمة ما تنفقه الدولة على الأجور والتعويضات التي يتحصلون عليها مقابل تعليم الطلبة، ويقضي الأمر حساب نصيب الطالب مما ينفق من قبل الحكومة على القائمين على التدريس ويكون ذلك كما يلي:

- تحديد عدد الطلبة في الكلية المختارة وهي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية حيث المدة التي يتخرج فيها الطالب هي مدة ثلاث سنوات ليتحصل على شهادة الليسانس.
- الاستعانة بما تخصصه الدولة للقائمين بالتدريس ومنهم الأساتذة بمختلف دراجاتهم العلمية (أستاذ، أستاذ محاضر أ، أستاذ محاضر ب، أستاذ مساعد أ، أستاذ ب، أستاذ مؤقت.....) في سجلات الأجور بالجامعة، وذلك على مدى ثلاث سنوات الدراسة، وحساب ما يتعلق منها بالكلية المدروسة بعد استبعاد ما خصص منها لطلبة ما بعد التدرج، طلبة الكلاسيك، طلبة الماستر وطلبة الكفاءة المهنية للمحماة، وذلك من أجل التوصل إلى تكلفة الطالب من مصاريف الأساتذة والقائمين بالتدريس.

جدول رقم 10: يوضح نسبة طلبة ليسانس بكلية الاقتصاد من إجمالي طلبة الجامعة

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2013-2014	2014-2015
عدد الطلبة الإجمالي	8316	9002	9232
عدد طلبة ما بعد التدرج	209	203	255
عدد طلبة الكفاءة المهنية للمحاماة	374	125	127
عدد طلبة الماستر	1185	2032	2627
عدد طلبة الكلاسيك	545	/	/
عدد طلبة ليسانس في كلية الاقتصاد	1003	1762	1703
نسبة طلبة كلية الاقتصاد	16.70	26.52	27.36

المصدر: من اعدد الطالبتين بناء على معطيات من مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

بعد حساب نسبة طلبة ليسانس بكلية الاقتصاد، يتم حساب ما يخص طلبة الكية من الإنفاق على هيئة التدريس والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم11: تكلفة هيئة التدريس الوحدة(دج)

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
التكلفة الإجمالية لهيئة التدريس	500 182 001.4	766 689 081.5	885 625 952.05

ما يخص طلبة الكلية	83 530 394.23	203 325 944.41	234 099 260.48
عدد طلبة الكلية	1003	1762	1703
نصيب الطالب	83 280.55	115 394.97	137 462.86

المصدر: من اعدد الطالبتين بناء على معطيات من مصلحة الميزانية بجامعة أدرار

ب-حساب تكلفة الموظفين بالهيئة الإدارية بالكلية

ويتم تحديد نصيب الطالب من هذه التكلفة بقسمتها على عدد الطلبة في سنة الدراسة، كما يجب خصم النصيب النسبي لكلا من طلبة ما بعد التدرج، طلبة الكفاءة المهنية للمحاماة، طلبة الماستر وطلبة الكلاسيك من التكاليف الإجمالية للعاملين بالهيئة الإدارية قبل تحديد نصيب الطالب من هذه التكاليف والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 12: تكلفة الموظفين الوحدة(دج)

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
التكلفة الإجمالية للموظفين	1 363 565 439.88	1 372 767 943.47	1 631 592 504.3
ما يخص طلبة الكلية	227 715 428.45	364 058 058.60	446 403 709.17
عدد طلبة الكلية	1003	1762	1703
نصيب الطالب	227 034.32	206 616.37	262 127.838

المصدر: من اعدد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 03،04،05

ج- **تكلفة أشغال الصيانة**

وتتمثل في تكاليف صيانة الهياكل البيداغوجية المختلفة وكذا صيانة المستلزمات الخدماتية، وقد تم تحديد هذه التكلفة لكل سنة في الجدول التالي:

جدول رقم 13 : تكلفة الصيانة (دج)

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
تكلفة أشغال الصيانة	20 849 439.49	18 878 267.36	12 962 934.60
ما يخص طلبة الكلية	3 481856.39	5 006 516.50	3 546658.90
عدد طلبة الكلية	1003	1762	1703
نصيب الطالب	3 471.44	2 841.38	2 082.59

المصدر: من اعدد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 03،04،05

د-تكلفة الرعاية الصحية للطلبة

ويتم تقدير هذه التكاليف على أساس تكاليف العيادة المتواجدة بالجامعة من خلال أجور الأطباء والهيئة المعاونة لهم، وقد تم الحصول على ذلك من خلال المدير الفرعي للمالية والمحاسبة بجامعة أدرار بحيث لا تظهر هذه المعطيات في الميزانيات المالية.

جدول رقم 14: نصيب الطالب من تكاليف الرعاية الصحية (دج)

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2014-2013
تكاليف الرعاية الصحية	4 415 448.00	4 024 350.00	2 114 757.12
ما يخص طلبة الكلية	737 379.816	1 067 257.62	578 597.54
عدد الطلبة	1003	1762	1703
نصيب الطالب	735.17	605.70	339.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من مصلحة الميزانية بجامعة أدرار.

هـ-تكاليف النشاطات الرياضية والعلمية والثقافية

يجب إضافة ما تقدمه الدولة من اجل النشاطات الرياضية والعلمية والثقافية لفائدة الطلبة بالكلية محل الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم15: نصيب الطالب من تكاليف النشاطات العلمية والثقافية والرياضية (دج)

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
تكاليف النشاطات لفائدة الطلبة	3 187 477.80	978 003.00	1 296 594.00
ما يخص طلبة الكلية	532 308.7926	259 366.3956	354 748.1184
عدد الطلبة	1003	1762	1703
نصيب الطالب	536.71	147.199	208.307

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 03،04،05

و-التكاليف الأخرى التي تتحملها الدولة من اجل تعليم الطلبة

وتتمثل هذه التكاليف في مصاريف المعدات واللوازم وكذا التكاليف التي تتحملها الإقامة الجامعية.

- **تكلفة الأدوات واللوازم**

وتتمثل في مصاريف معدات ولوازم التعليم وقد تم تقديرها من خلال البيانات التي تظهر في الميزانيات للسنوات محل الدراسة.

جدول رقم 16: نصيب الطالب من تكاليف الأدوات واللوازم (دج)

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
تكاليف الأدوات واللوازم	14 950 477.70	19 999 778.55	15 871 734.36
ما يخص طلبة الكلية	2 496 729.77	5 303 941.27	4 342 506.52
عدد الطلبة	1003	1762	1703
نصيب الطالب	2 489.26	3 010.18	2 549.915

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 03،04،05

- **التكلفة التي تتحملها الدولة من أجل إقامة الطلبة**

يتم تقدير التكلفة التي تتحملها الدولة من أجل إقامة طلبة الكلية ويتضمن ذلك تكلفة الإقامة لمدة 8 أشهر وهي فترة الإقامة في السنة في الإقامة الجامعية وكذلك التغذية والنقل.

جدول رقم17: التكلفة التي تتحملها الدولة من أجل إقامة الطلبة

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
تكلفة الإقامة الفعلية	199 486 913.58	227 918 305.08	184 232 026.140
تكلفة التغذية	236 000 000.00	224 400 000.00	280 000 000.00
تكلفة النقل بالإقامة	46 000 000.00	62 680 000.00	35 575 000.00
التكلفة الكلية التي تتحملها الدولة	481 486 913.58	514 998 305.08	499 807 026.14
عدد الطلبة المقيمين	4867	4991	5125

عدد طلبة كلية الاقتصاد المقيمين	633	413	908
تكلفة الطلبة	62 621 988.14	42 615 568.02	88 551 176.53

المصدر: من اعدد الطالبتين بناء على معطيات من مديرية الخدمات الجامعية

2-التكاليف الرأسمالية:

إن تقدير التكاليف الثابتة والرأسمالية أو حسابها، والتي تصنف ضمن التكلفة المباشرة العامة يتم الحصول عليها من السجلات ومن وثائق الميزانية وتشمل كلاً من تكلفة والمباني والآلات والمعدات والتجهيزات الأثاث ومعدات المكاتب ووسائل النقل ولابد أن تُأخذ بعين الاعتبار كل هذه العناصر عند تقدير التكاليف التعليمية.

ويرى بعض الباحثين أن نسبة اهتلاك أعمار الأصول الرأسمالية تقدر كالتالي: 2% للمباني، و15% للسيارات و10% للتجهيزات و الأثاث و10% لأجهزة الكومبيوتر و20% للكتب.

وبما أن التكاليف الرأسمالية يتم الاستفادة منها على عدة سنوات فمن غير العملي أن تحمل تكلفتها للسنة التي أنفقت فيها دفعة واحدة، وإنما يجب تحميلها إلى عدد السنوات المتوقع الاستفادة منها، وبالتالي يجب حساب التكاليف الجارية على أساس محاسبي أي على شكل نسبة اهتلاك سنوي، وبالتالي لابد من تقدير التكلفة الرأسمالية كقسط للإهتلاك.

ومن أجل تحديد ما تتحمله الدولة من أجل تعليم الطالب خلال مساره الدراسي، لابد من تقدير هذه التكلفة لكل سنة من سنوات الدراسة من ثم تلك المباني والأجهزة والهياكل التي تخص الكلية محل الدراسة وذلك كما يوضح في الجدول التالي:

جدول رقم 18: نصيب الطالب من التكلفة الرأسمالية. الوحدة(دج)

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
تجهيزات إضافية لسنة 2013-2012 9 768 836.86 اهتلاك التجهيزات 10%	976 883.686	976 883.686	976 883.686
تجهيزات إضافية لسنة 2014-2013 12 998 809.16 قيمة الاهتلاك 10%	/	1 299 880.916	1 299 880.916

تجهيزات إضافية لسنة 2014-2016 14 636 223.05 قيمة الاهتلاك 10%	/	/	1 463 622.30
عتاد و لوازم إعلام آلي إضافي لسنة 2012-2013 7 479 313.15 قيمة الاهتلاك 10%	747 931.315	747 931.315	747 931.315
عتاد ولوازم الإعلام الآلي لسنة 2013-2014 7 989 426.90 قيمة الاهتلاك 10%		798 942.690	798 942.690
عتاد ولوازم الإعلام الآلي لسنة 2013-2014 4 998 193.20 قيمة الاهتلاك 10%	/		499 819.320
عتاد و أثاث البيداغوجيا لسنة2012-2013 3 948 750.00 قيمة الاهتلاك 10%	394 875.00	394 875.00	394 875.00
عتاد و أثاث البيداغوجيا لسنة2013-2014 5 997 010.50 قيمة الاهتلاك 10%	/	599 701.050	599 701.050
عتاد و أثاث البيداغوجيا لسنة2014-2015 1 991 047.50 قيمة الاهتلاك 10%	/	/	199 104.750

مجموع قيمة السيارات لسنة 2013-2012 7 886 168.94 قيمة الاهتلاك 15%	1 182 925.341	1 182 925.341	1 182 925.341
مجموع قيمة السيارات لسنة 2014-2013 13 912 054.85 قيمة الاهتلاك 15%	/	2 082 808.228	2 082 808.228
مجموع قيمة السيارات لسنة 2015-2014 1 985 739.57 قيمة الاهتلاك 15%	/	/	297 860.9355
إجمالي قيمة الكتب لسنة 2013-2012 34 886 632.69 قيمة الاهتلاك 20%	6 977 326.538	6 977 326.538	6 977 326.538
إجمالي قيمة الكتب لسنة 2013-2012 19 431 293.09 قيمة الاهتلاك 20%		3 886 258.618	3 886 258.618
إجمالي قيمة الكتب لسنة 2015-2014 14 999 103.30 قيمة الاهتلاك 20%			2 999 820.66
المجموع	10 279 941.88	18 947 483.38	21 707 761.35
نصيب طلبة كلية الاقتصاد	1 716 750.294	5 024 872.593	5 939 243
قيمة مباني كلية الاقتصاد[1] 200 000 000.00	4 000 000.00	4 000 000.00	4 000 000.00

[1] أنظر الملحق رقم 06

قيمة الاهتلاك 2% 4 000 000.00			
قيمة تجهيزات كلية[2] الاقتصاد 30 000 000.00 قيمة الاهتلاك10% 3 000 000.00	3 000 000.00	3 000 000.00	3 000 000.00
مجموع التكاليف الرأسمالية	8 716 750.284	12 024 872.59	12 939 243.5
عدد الطلبة في الكلية	1003	1762	1703
نصيب الطالب	8 690.67	6 824.55	7 597.9

المصدر: من اعدد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 05،03،04

المطلب الثالث: تقدير تكلفة التعليم العالي

بعد تقدير التكلفة الفردية التي يتحملها الطالب والتكلفة الاجتماعية التي تتحملها الدولة من اجل تعليم الطالب في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، نقوم بحساب صافي تكلفة التعليم العالي بجامعة ادرار على النحو الموضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 19: عناصر تكلفة التعليم الجامعي بجامعة ادرار

الموسم الجامعي / البيان	2013-2012	2014-2013	2015-2014
1-التكلفة الجارية أ-تكلفة هيئة التدريس	83 280.55	115 394.97	137 462.86
ب-تكلفة الموظفين	227 034.32	206 616.37	262 127.838
ج-تكلفة الصيانة	3 471.44	2 841.38	2 082.59
د-تكلفة الرعاية الصحية	735 .17	605.70	339.75

[2] أنظر الملحق رقم 07

هـ-تكلفة النشاطات الثقافية والرياضية	536.71	147.199	208.307
و-التكاليف الأخرى	2 489.26	3 010.18	2 549.915
تكلفة الإقامة	98 928.89	103185.39	97 523.32
2-التكلفة الرأسمالية	8 690.67	6 824.55	7 597.9
التكلفة الفردية التي يتحملها الطالب	11 314.3	11 314.3	11 314.3
صافي تكلفة التعليم العالي	413 852.71	427 311.439	498 578.18

المصدر: من اعدد الطالبتين

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تكلفة التعليم العالي في تزايد مستمر، حيث كانت في سنة 2013 413852.71 لتصل إلى 498578.18 في 2015، مما يحتم على صناع القرار في الجامعة الحرص على نوعية التعليم من خلال الجودة الشاملة لتبرير التكاليف المرتفعة.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين تكلفة التعليم العالي وأراء أساتذة وطلبة كلية الاقتصاد حول الجودة الشاملة في التعليم العالي.

بغية حل الإشكال المطروح في الدراسة قمنا باللجوء للاستبيان للحصول على المعلومات، بالتطبيق الميداني على كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

المطلب الأول: إجراءات الدراسة التطبيقية

قمنا بإتباع الخطوات التالية في الدراسة:

1- بيانات الدراسة

وذلك من خلال الدراسة الميدانية وجمع المعلومات اللازمة من مجتمع الدراسة ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج spss الإحصائي.

2- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة والطلبة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة أدرار.

3-عينة الدراسة

قمنا بتوزيع استبانه على عينة من الأساتذة حجمها50 أستاذ من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة أدرار وعينة تتكون من 150 طالب من نفس الكلية.

4-الأدوات المستخدمة:

بعد مراجعة للأدبيات والدراسات ذات العلاقة وجدنا أن أنسب وسيلة لجمع المعلومات هي الاستبيان وكذا مختلف ميزانيات الجامعة والإقامة الجامعية والمعطيات التي تمكننا من حساب تكلفة الطالب. وقد تم تصميم الاستبيان بما يتوافق مع أهداف الدراسة كالتالي:

أ-إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات؛

ب-عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملائمته لجمع البيانات؛

ج-توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

- **الاستبيان الموجه للأساتذة:**

لقد تم توزيع 50 استمارة على أساتذة التعليم العالي بالكلية، حيث تم استرداد 13 منها، وهي مكونة من جزأين:

- الجزء الأول يشمل على المتغيرات الشخصية للعينة المبحوثة.
- الجزء الثاني يشمل على 17 عبارة حول موضوع الدراسة.

- **الاستبيان الموجه للطلبة:**

لقد تم توزيع 150 استمارة على طلبة الليسانس بالكلية، حيث تم استرداد 120 منها، وهي مكونة من ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول يشمل على المتغيرات الشخصية للعينة المبحوثة.
- الجزء الثاني يشمل على 8 عبارات حول جودة التعليم في نظر الطالب.
- الجزء الثالث يشمل على تقدير لمجمل التكاليف الفردية التي يتحملها الطالب من اجل التعلم.

وقد تم الاعتماد على مقياس "ليكارت الخماسي" لقياس درجة اجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان

حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس يتكون غالبا من خمس خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها كما هو موضح في الجدول رقم **20**

الجدول رقم 20: درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

الدرجة	1	2	3	4	5

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان

1. صدق الاستبيان

يقصد به مقدرة الاستبيان الموضوع على قياس الجودة في نظر الأستاذ والطالب الجامعي، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين العبارات المكونة الاستبيان باستخدام برنامجspss20 كما توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم 21: الصدق الداخلي المتعلق بعبارات استبيان الأستاذ

الرقم	العبـــــــارة	معامل الارتباط
01	تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للأستاذ من أجل التعليم	0.429
02	تتوفر المكتبة على المادة العلمية المناسبة التي تلبي احتياجات الأستاذ	0.345
03	مفاهيم الجودة في التعليم العالي تتضح للأستاذ مع التقدم في عملية التدريس	0.412
04	المناهج الموضوعة تنمي قدرات الطالب العلمية والعملية	0.316
05	تتوفر الجامعة على وسائل حديثة لتسهيل عملية التدريس	0.363
06	تواكب الجامعة التقنيات الحديثة المتطورة والتي تساعد في تطوير الأداء لتحسين جودة الخدمات التعليمية	0.481
07	تلبي الجامعة حاجات أعضاء هيئة التدريس وتحقق طموحاتهم	0.352
08	تمنح الجامعة الأولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود الاقتصادي والمادي للمجتمع ومؤسساته	0.522
09	يتوفر بالجامعة البنية التحتية المناسبة واللازمة لعملية التعليم من حيث الورش والمخابر لضمان فعالية الجانب التطبيقي في العملية التعليمية	0.386
10	توفر الجامعة الموارد المالية اللازمة لدعم الدراسات و الأبحاث	0.498
11	تستخدم الجامعة أنشطتها في البحث العلمي في أبحاث تهتم بخدمة المجتمع	0.534
12	أعضاء هيئة التدريس يستفيدون من دورات تدريبية لتحسين و تطوير أدائهم	0.320

13	توفر الجامعة المكاتب و الأماكن اللائقة بأعضاء هيئة التدريس	0.352
14	مجانية التعليم العالي من الأسباب الرئيسية في ارتفاع تكلفته	0.515
15	توفر الجامعة التمويل اللازم لمشاريع البحث العلمي	0.379
16	تكلفة تعليم الطالب بالجامعة مرتفعة	0.493
17	الأجور من أهم العناصر التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التعليم	0.321

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

يلاحظ من خلال الجدول رقم(21)أن معامل الارتباط الأدنى (0.316) سجل في العبارة رقم 04، وأعلى معامل ارتباط (0.534) سجل في العبارة رقم 011، وأن كل معاملات الارتباط كانت معنوية، وهذا يدل على الصدق الداخلي لكل عبارات الاستبيان الخاصة بجودة التعليم عند الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم 22: الصدق الداخلي المتعلق بعبارات استبيان الطالب

الرقم	العبـــــــارة	معامل الارتباط
01	الطالب الجامعي راضي عن الدعم المالي المقدم له	0.519
02	الخدمات المقدمة من الجامعة للطالب تحقق توقعاته	0.507
03	تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للطالب من اجل التعليم	0.427
04	الجامعة تتوفر على الوسائل التكنولوجية لتسهيل عملية التعليم	0.528
05	تتوفر مكتبة الجامعة على المادة العلمية المناسبة التي تخدم احتياجات الطلبة	0.383
06	المناهج المدروسة ساهمت في تنمية قدرات الطالب العلمية والعملية	0.503
07	تتوفر الجامعة على أنواع التقنيات والأجهزة التعليمية المطلوبة في عملية التدريس مثل الداتاشو	0.466
08	تتوفر بالجامعة قاعات دراسية مناسبة من حيث التهوية والإضاءة وغيرها	0.449

المصدر : إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

يلاحظ من خلال الجدول رقم(22) أن معامل الارتباط الأدنى (0.383) سجل في العبارة رقم 05، وأعلى معامل ارتباط (0.528) سجل في العبارة رقم 04، وأن كل معاملات الارتباط كانت معنوية، وهذا يدل على الصدق الداخلي لكل عبارات الاستبيان الخاصة بجودة التعليم عند الطالب الجامعي.

2-ثبات الاستبيان:

لقد تم استخدام معامل الثبات الفاكرونباج لقياس الثبات الكلي للاستبيان و الاتساق الداخلي لعباراته فكانت قيمة معامل الفاكرونباج لجميع عبارات الاستبيانات الموزعة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: دراسة الثبات بمعامل الفاكرونباخ

المعامل / الاستبيان	معامل الفاكرونباخ
الاستبيان الموجه للأساتذة	0.870
الاستبيان الموجه للطلبة	0.770

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

بالنظر إلى النتائج المسجلة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك نسبة ثبات عالية، مما يدل على أن عبارات الاستبيانات الموزعة تتسم بالاتساق الداخلي مما يجعلها صالحة للدراسة، التحليل واستخلاص النتائج.

3-وصف وتحليل نتائج الاستبيان:

وهو وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة وفق المتغيرات الشخصية.

أ- وصف وتحليل الاستبيان الموجه للطلبة

- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

جدول رقم 24 : يوضح توزيع أفراد العينة من الطلبة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	36	%33.6
أنثى	71	%66.4
المجموع	107	%100

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن نسبة الإناث كانت 66.400% في حين بلغت نسبة الذكور 33.60%، وعليه فإن أغلب أفراد العينة المدروسة من جنس الإناث، لان جل الطلبة من الإناث.

- **توزيع أفراد العينة حسب العمر**

الجدول رقم 25: يوضح توزيع أفراد عينة الطلبة حسب العمر

العمر	من 20 إلى 30 سنة	أكثر من30 سنة

التكرار	76	31
النسبة	%71.1	%28.9

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتبين من الجدول رقم (25)أن أغلبية أفراد عينة الطلبة تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة بنسبة 71.1%وتليها الفئة العمرية أكثر من 30 سنة بنسبة 28.9%، في حين لم يكن هناك مبحوثين تقل أعمارهم عن 20 سنة على اعتبار أننا استهدفنا طلبة السنة الثالثة ليسانس.

- **توزيع أفراد العينة حسب الصفة**

الجدول رقم 26: يوضح توزيع أفراد عينة الطلبة حسب الصفة

الصفة	داخلي	خارجي
التكرار	36	71
النسبة	%33.6	%66.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن فئة الطلبة الخارجيين المستجوبين اقل من فئة الطلبة الداخليين.

- **نتائج الاستبيان**

بعد تفريغ الاستمارات تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم 27: حالة الاستمارات

البيان / الاستمارات	إجمالي العينة	قسم العلوم الاقتصادية	قسم علوم التسيير	قسم العلوم التجارية
عدد الاستمارات الموزعة	150	50	50	50
الاستمارات المحصلة	120	38	43	39
الاستمارات الملغاة	13	03	07	03
الاستمارات المقبولة	107	35	36	36

المصدر: من إعداد الطالبتين

من بين 150 استمارة تم الاعتماد على 107 نظرا لعدم استرجاع بعض الاستمارات وإلغاء أخرى.

ب-وصف وتحليل الاستبيان الموجه للأساتذة

- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

جدول رقم28: يوضح توزيع أفراد العينة من الأساتذة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	12	%92.3
أنثى	01	%7.7
المجموع	13	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

يتبين من خلال الجدول رقم (28) أن نسبة الذكور كانت 92.30% في حين بلغت نسبة الإناث 7.70%، وعليه فإن أغلب أفراد العينة المدروسة من جنس الذكور وهذا راجع لان جل الأساتذة ذكور.

- **توزيع أفراد العينة حسب العمر**

الجدول رقم 29: يوضح توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة	أكثر من 41 سنة
التكرار	3	8	2
النسبة	%23.1	%61.5	%15.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS20

يتبين من الجدول رقم (29)أن أغلبية أفراد عينة الأساتذة تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 40 سنة بنسبة 61.53%وتليها الفئة العمرية التي تقل عن 30 سنة بنسبة 23.10%، ثم تأتي الفئة العمرية التي أكثر من 40 سنة بنسبة 15.4%.

- **توزيع أفراد العينة حسب الخبرة**

الجدول رقم 30: يوضح توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب الخبرة

الخبرة	اقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 11 سنة
التكرار	**5**	**7**	**1**
النسبة	**%38.5**	**%53.9**	**%7.6**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يتضح لنا أن معظم الأساتذة المستجوبين لديهم خبرة مهنية أكثر من 5 سنوات، أي أن لديهم أقدميه كافية تسمح لهم بالتحلي بالموضوعية والمصداقية في ملء الاستبيان.

- **توزيع أفراد العينة حسب الرتبة**

الجدول رقم 31: يوضح توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب الرتبة

الرتبة	أستاذ مساعد	أستاذ محاضر	أستاذ تعليم عال
التكرار	4	8	1
النسبة	%30.9	%61.5	%7.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن عينة الأساتذة كانت متنوعة.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان ومقارنتها مع تكلفة التعليم العالي

1-تحليل نتائج الاستبيان الموجه للأساتذة

الجدول رقم 32: يوضح متوسط الموافقة لعبارات الاستبيان الموجه للأساتذة

الرقم	العبـــــارة	الوسط الحسابي	درجة الإجابة
01	تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للأستاذ من أجل التعليم	2.923	محايد
02	تتوفر المكتبة على المادة العلمية المناسبة التي تلبي احتياجات الأستاذ	2.153	موافق
03	مفاهيم الجودة في التعليم العالي تتضح للأستاذ مع التقدم في عملية التدريس	2.769	محايد
04	المناهج الموضوعة تنمي قدرات الطالب العلمية والعملية	2.615	محايد
05	تتوفر الجامعة على وسائل حديثة لتسهيل عملية التدريس	3.230	محايد
06	تواكب الجامعة التقنيات الحديثة المتطورة والتي تساعد في تطوير الأداء لتحسين جودة الخدمات	4.00	غير موافق
07	تلبي الجامعة حاجات أعضاء هيئة التدريس وتحقق طموحاتهم	3.769	غير موافق

08	تمنح الجامعة الأولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود الاقتصادي والمادي للمجتمع ومؤسساته	3.692	غير موافق
09	يتوفر بالجامعة البنية التحتية المناسبة واللازمة لعملية التعليم من حيث الورش والمخابر لضمان فعالية الجانب التطبيقي في العملية التعليمية	2.846	محايد
10	توفر الجامعة الموارد المالية اللازمة لدعم الدراسات والأبحاث	3.076	محايد
11	تستخدم الجامعة أنشطتها في البحث العلمي في أبحاث تهتم بخدمة المجتمع	3.153	محايد
12	أعضاء هيئة التدريس يستفيدون من دورات تدريبية لتحسين و تطوير أدائهم	2.461	موافق
13	توفر الجامعة المكاتب والأماكن اللائقة بأعضاء هيئة التدريس	3.010	محايد
14	مجانية التعليم العالي من الأسباب الرئيسية في ارتفاع تكلفته	2.538	موافق
15	توفر الجامعة التمويل اللازم لمشاريع البحث العلمي	3.230	محايد
16	تكلفة تعليم الطالب بالجامعة مرتفعة	2.00	موافق
17	الأجور من أهم العناصر التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التعليم	2.384	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS20

تبين النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لإجابات الأساتذة على مجمل العبارات المتعلقة بالجودة الشاملة كانت بدرجة محايد وهذا راجع إلى أن هناك غموض وعدم وضوح حول تطبيق الجودة الشاملة بجامعة أدرار من منظور أساتذة كلية الاقتصاد، بالرغم من أن جل إجاباتهم على العبارة رقم 16 والتي هي "تكلفة تعليم الطالب بالجامعة مرتفعة كانت" بدرجة موافق مما يدل على أن التكلفة مرتفعة.

2-تحليل نتائج الاستبيان الموجه للطلبة

الجدول رقم 33: يوضح ترتيب العبارات المتعلقة بالجودة في نظر الطالب

الرقم	العبـــارة	الوسط الحسابي	درجة الإجابة
01	الطالب الجامعي راضي عن الدعم المالي المقدم له	3.037	محايد
02	الخدمات المقدمة من الجامعة للطالب تحقق توقعاته	3.663	غير موافق
03	تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للطالب من اجل التعليم	3.093	محايد
04	الجامعة تتوفر على الوسائل التكنولوجية لتسهيل عملية التعليم	2.934	محايد
05	تتوفر مكتبة الجامعة على المادة العلمية المناسبة التي تخدم احتياجات الطلبة	3.588	غير موافق
06	المناهج المدروسة ساهمت في تنمية قدرات الطالب العلمية والعملية	3.373	محاي
07	تتوفر الجامعة على أنواع التقنيات والأجهزة التعليمية المطلوبة في عملية التدريس مثل الداتاشو	3.177	محايد
08	تتوفر بالجامعة قاعات دراسية مناسبة من حيث التهوية والإضاءة وغيرها	2.644	موافق

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS20

تبين النتائج المسجلة في الجدول أن المتوسط الكلي لإجابات الطلبة على العبارات المرتبطة بجودة التعليم هو 3.18 أي بدرجة محايد، وهو ما يدل على أن مجمل الطلبة ليسو على دراية بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم، إلا أن العبارة الثانية والتي هي "الخدمات المقدمة من الجامعة للطالب تحقق توقعاته" والعبارة الخامسة والتي هي "تتوفر مكتبة الجامعة على المادة العلمية المناسبة" كانت مجمل الإجابات عليها بدرجة غير موافق، وهذا يعني أنه رغم ارتفاع التكاليف الاجتماعية للطالب ألا أنها لم تحقق الغاية من إنفاقها في نظر الطالب، في حين أن العبارة الرابعة والتي هي "الجامعة تتوفر على الوسائل التكنولوجية لتسهيل عملية التعليم" والعبارة الثامنة والتي هي "تتوفر بالجامعة قاعات دراسية مناسبة من حيث التهوية والإضاءة وغيرها" كانت مجمل الإجابات عليها بدرجة موافق، وهذا يعني أن الجامعة تولي اهتماما

كبير ومن جميع النواحي لتحسين مستوى التحصيل عند الطالب، كما أن الإجابة بموافق على العبارة الثامنة يبرر تكاليف الصيانة والتجهيز المرتفعة خلال الفترة المدروسة.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور مختلف المعطيات الإحصائية خلال الفترة المدروسة، كما اشرنا إلى نشأة جامعة ادرار وهيكلها التنظيمي، ولمعرفة دور قياس تكلفة التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة، قمنا بحساب تكلفة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لمدة ثلاث سنوات، وقمنا بتوزيع استبيان لكل من أساتذة وطلبة الكلية لاستقصاء آرائهم حول واقع الجودة الشاملة في جامعة ادرار.

إن من الأمور المهمة التي اتضحت لنا من خلال النتائج المتوصل إليها، أنه على مستوى هذه الكلية محل الدراسة نلاحظ انه لا يمكن أن نقول بأن هناك جودة شاملة في جامعة أدرار، إذ تبين لنا من خلال حساب تكلفة التعليم العالي على مستواها أن التكلفة المحسوبة كانت مرتفعة جدا، في حين أن مجمل الطلبة والأساتذة لم يقرو بتحقق الجودة الشاملة على مستوى جامعة أدرار.

الخاتمة

خاتمة

لقد شكل التصاعد المستمر في تكلفة التعليم العالي في ظل ضعف الإمكانيات المتاحة، واجهة المشكلات التي تعيق تطور هذا القطاع الهام. لذا فقد حاولت دراستنا قياس تكلفة التعليم العالي وبيان اثر ذلك على الجودة الشاملة بجامعة ادرار كنموذج في الدراسة، معتمدين على الميزانيات الخاصة بالجامعة وعلى معطيات استبيان موجه لطلبة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية من جانبين احدهما عن التكلفة والآخر عن الجودة.

ومن النتائج الهامة التي خلصت إليها الدراسة نذكر ما يلي:

-التعليم نظام ديناميكي ذو طبيعة متجددة، يسعى نحو النمو والتكامل والتطور باستمرار ولذلك يتوقع أن يتزايد الطلب الاجتماعي عليه، ومن ثم فان دراسته من وجهة نظر اقتصادية تساعد على تنظيم وترشيد الإنفاق فيه، وتوزيع موارده بالشكل الأمثل الذي يتناسب والحاجات المختلفة له.

-يجب تضافر جهود جميع العاملين في المؤسسة الجامعية من اجل تحقيق جودة التعليم العالي.

-لابد لتكلفة الطالب الجامعي أن تؤخذ جنبا إلى جنب مع المؤشرات الأخرى للجودة.

-دراسة تكاليف التعليم العالي تسهم في التخطيط لتحسين نوعية التعليم المرغوبة.

-تحديد الأهداف بشكل واضح وقابل للقياس قدر الإمكان لتحديد تكلفة كل بديل بشكل دقيق.

-قياس تكلفة التعليم العالي يقوم بتوفير البيانات اللازمة التي تساعد الجامعة على معرفة تكلفة كل طالب يدرس لديها وعلى مستوى كل كلية.

-قياس التكلفة يزيد من قدرة الجامعة على الاستفادة من مواردها.

-توجيه الإنفاق نحو رفع مستويات جودة المعلمين في نظم الإعداد والتدريب ورفع المستوى العلمي والمهني.

-الإنفاق لرفع مستوى جودة المباني مع حسن التخطيط والتنفيذ لاستغلالها.

-إعادة النظر في المقررات الدراسية وأساليب التدريس المبنية على الحفظ والتلقين غير المجدي والتحول إلى التدريس للتعلم التفكير الناقد.

التوصيات:

-إعادة النظر في التوزيع النسبي لبنود الإنفاق على التعليم.

-إنشاء مكاتب تخطيط تهتم بتحديد وتحليل عناصر التكلفة التعليمية التي يتحملها الطالب سواء على مستوى الكلية أو الأقسام أو الجامعة ككل.

-تشجيع المجتمع على تحمل جزء من أعباء التكاليف التعليمية.

-الحرص على الكفاءة أي الاستخدام الأمثل للإمكانات التعليمية المتاحة من اجل الحصول على مخرجات تعليمية معينة والفعالية بالحصول على مقدار محدد من المخرجات التعليمية بأقل تكلفة ممكنة كأحد الركائز المهمة لتحقيق الجودة الشاملة.

أفاق البحث:

-قياس تكلفة التعليم عبر مدخلي تحليل التكلفة والفعالية.

-تكلفة التعليم العالي بين القطاع الخاص والعام.

-تكلفة التعليم العالي وسبل ترشيدها في الجزائر.

الملاحق

ملحق رقم 03

جـــامعـــة أدرار

السـنة المـالـية 2013 جدول تلخيصي حسب الفصول

الفصل	البيان	الإعتماد الأصلي	الإعتماد المضاف	التحويل بالزيادة	التحويل بالنقصان	الإعتماد المعدل	الإرتباطات	المدفوعات	الرصيد	النسبة
	نفقات الموظفين									
1,21	المرتبات والأجور	200.000.000,00	60.000.000,00	-	-	260.000.000,00	251.994.823,55	248.737.624,46	11.262.375,54	95,67
2,21	الموظفون المناوبون واليوميون الأجور ولواحقها	75.000.000,00	5.000.000,00	105.000,00	105.000,00	80.000.000,00	75.646.077,22	79.273.915,62	726.084,38	99,09
3,21	تعويضات ومنح مختلفة	470.000.000,00	360.700.000,00	140.000,00	3.143.920,00	827.696.080,00	431.178.301,28	757.909.943,98	69.786.136,02	91,57
4,21	شبه مرتبات المتمهنين	-	500.000,00	-	-	500.000,00	-	-	500.000,00	-
5,21	أعباء اجتماعية وجبائية	120.000.000,00	174.300.000,00	-	-	294.300.000,00	182.162.836,30	261.643.955,82	32.656.044,18	88,90
6,21	الخدمات الإجتماعية	16.000.000,00	-	-	-	16.000.000,00	16.000.000,00	16.000.000,00	-	100,00
7,21	تأمين الطلبة	20.000.000,00	30.000.000,00	-	-	50.000.000,00	48.600.000,00	48.600.000,00	1.400.000,00	97,20
8,21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين	22.000.000,00	8.000.000,00	3.100.000,00	100.000,00	33.000.000,00	31.137.610,00	31.238.890,00	1.761.110,00	94,66
9,21	منحة الخدمة والأضرار الجسدية	-	-	-	-	-				
	مجمـوع القسـم 1	923.000.000,00	638.500.000,00	3.345.000,00	3.348.920,00	1.561.496.080,00	1.036.719.648,35	1.443.404.329,88	118.091.750,12	92,44
	نفقات التسيير									
11,21	تسديد النفقات	10.000.000,00	2.000.000,00	149.869,65	149.869,65	12.000.000,00	11.939.652,19	11.930.452,19	69.547,81	99,42
12,21	الأدوات والأثاث	8.500.000,00	1.500.000,00	200.000,00	200.000,00	10.000.000,00	9.818.836,86	9.768.836,86	231.163,14	97,69
13,21	اللوازم	15.000.000,00	-	-	-	15.000.000,00	14.950.477,70	14.950.477,70	49.522,30	99,67
14,21	التوثيق	40.000.000,00	-	-	-	40.000.000,00	39.649.226,64	34.886.632,69	5.113.367,31	87,22
15,21	تكاليف ملحقة	50.000.000,00	55.000.000,00	892.350,00	892.350,00	105.000.000,00	102.856.633,95	102.811.258,32	2.188.741,68	97,92
16,21	ألبسة العمال	500.000,00	-	-	-	500.000,00	499.590,00	499.590,00	410,00	99,92
17,21	حظيرة السيارات	2.000.000,00	6.000.000,00	1.319.000,00	1.319.000,00	8.000.000,00	7.886.170,10	7.886.168,94	113.831,06	98,58
18,21	أشغال الصيانة	18.000.000,00	3.000.000,00	1.780.000,00	1.780.000,00	21.000.000,00	20.849.439,46	20.849.439,46	150.560,54	99,28
19,21	مصاريف تكوين وتربصات قصيرة المدى بالخارج	33.000.000,00	9.366.000,00	2.620.007,99	1.466.000,00	43.520.007,99	43.777.718,20	43.100.575,40	419.432,59	99,04
20,21	مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى و---	1.000.000,00	2.000.000,00	-	1.154.007,99	1.845.992,01	1.765.992,01	1.750.782,00	95.210,01	94,84
21,21	عتاد ولوازم الإعلا م الآلي	5.500.000,00	2.000.000,00	2.700.000,00	2.700.000,00	7.500.000,00	7.479.313,15	7.479.313,15	20.686,85	99,72
22,21	عتاد وأثاث البيداغوجيا	1.000.000,00	3.000.000,00	-	-	4.000.000,00	3.948.750,00	3.948.750,00	51.250,00	98,72
	مجمـوع القسـم 2 للنقـــل	184.500.000,00	83.866.000,00	9.661.227,64	9.661.227,64	268.366.000,00	265.421.800,26	259.862.276,71	8.503.723,29	96,83

ملحق رقم 03 (تابع)

جـــامعـــة أدرار

السـنة المـالـية 2013 — جدول تلخيصي حسب الفصول — صفحة رقم _32_

الفصل	البيان	الإعتماد الأصلي	الإعتماد المضاف	التحويل بالزيادة	التحويل بالنقصان	الإعتماد المعدل	الإرتباطات	المدفوعات	الرصيد	النسبة
	مجموع القسم 2 المنقول	184.500.000,00	83.866.000,00	9.661.227,64	9.661.227,64	268.366.000,00	265.421.800,26	259.862.276,71	8.503.723,29	
23,21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التخرج	500.000,00	500.000,00	-	-	1.000.000,00	755.938,25	755.938,25	244.061,75	75,59
24,21	المشاركة في الهيئات الوطنية والدولية	-	-	-	-	-	-	-	-	
25,21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية والتقنية	8.000.000,00	-	8.000,00	8.000,00	8.000.000,00	7.997.299,58	7.997.299,57	2.700,43	99,97
26,21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين طويل المدى بالخارج	1.500.000,00	1.000.000,00	-	-	2.500.000,00	793.539,15	793.539,15	1.706.460,85	31,74
27,21	النشاطات الرياضية والعلمية والثقافية لفائدة الطلبة	3.500.000,00	-	700.000,00	700.000,00	3.500.000,00	3.187.477,80	3.187.477,80	312.522,20	91,07
28,21	التعاون العلمي واتفاقيات برامج البحث	2.000.000,00	500.000,00	-	-	2.500.000,00	1.044.172,00	1.044.172,00	1.455.828,00	41,77
31,28	تداريب الطلبة في الوسط المهني	1.000.000,00	-	-	-	1.000.000,00	1.000.000,00	-	1.000.000,00	-
	مجموع القسم 2	201.000.000,00	85.866.000,00	10.369.227,64	10.369.227,64	286.866.000,00	280.200.227,04	273.640.703,48	13.225.296,52	95,39
	المجموع العام	1.124.000.000,00	724.366.000,00	13.714.227,64	13.718.147,64	1.848.362.080,00	1.316.919.875,39	1.717.045.033,36	131.317.046,64	92,90

اقفلت هذة الوضعية المالية للثلاثي الرابع بمبلغ يقـدر بـ: ألف وسبعمائة وسبعة عشرة ملايين وثلاثمائة وسبعة عشرة ألف ووستة وأربعون دينار وأربعة وستون سنتيم.

ادرار في:

2014 مارس 29

المحاسب المعتمد

محاسب الجامعة
بن يوسف عبد الله

ادرار في:

الآمر بالصرف

ملحق رقم 04

جـــامعـــة أدرار

السـنة المـالـية 2014 — جدول تلخيصي حسب الفصول — صفحة رقم _14_

الفصل	البيان	الإعتماد الأصلي	الإعتماد المضاف	التحويل بالزيادة	التحويل بالنقصان	الإعتماد المعدل	الإرتباطات	المدفوعات	الرصيد	النسبة
	نفقات الموظفين									
1.21	المرتبات والأجور	254,000,000.00	31,515,000.00	22,244,245.00	4,685,500.00	303,073,745.00	302,426,692.44	299,025,912.95	4,047,832.05	98.66
2.21	الموظفون المناوبون واليوميون الأجور ولواحقها	62,000,000.00	15,000,000.00	29,108,741.52	-	106,108,741.52	101,283,509.04	90,201,764.52	15,906,977.00	85.01
3.21	تعويضات ومنح مختلفة	504,700,000.00	204,493,600.00	22,159,749.34	5,402,304.37	726,145,044.97	720,819,095.76	710,229,759.89	15,915,285.08	97.81
4.21	شبه مرتبات المتمهنين	-	-	-	-	-	-	-	-	
5.21	أعباء اجتماعية وجبائية	260,200,000.00	51,123,400.00	-	307,100.00	311,016,300.00	306,104,353.69	257,310,506.11	53,705,793.89	82.73
6.21	الخدمات الإجتماعية	16,000,000.00	-	-	-	16,000,000.00	16,000,000.00	16,000,000.00	-	100.00
7.21	تأمين الطلبة	15,000,000.00	35,000,000.00	-	50,000,000.00	-	-	-	-	
8.21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين	10,000,000.00	10,000,000.00	-	-	20,000,000.00	7,214,947.50	9,201,847.50	10,798,152.50	46.01
9.21	منحة الخدمة والأضرار الجسدية	-	-	-	-	-				
	مجمـوع القسـم 1	1,121,900,000.00	347,132,000.00	73,512,735.86	60,394,904.37	1,482,343,831.49	1,453,848,598.43	1,381,969,790.97	100,374,040.52	93.23
	نفقات التسيير									
11.21	تسديد النفقات	10,000,000.00	3,000,000.00	1,409,137.94	597,788.11	13,811,349.83	13,800,897.13	13,728,191.46	83,158.37	99.40
12.21	الأدوات والأثاث	10,000,000.00	3,000,000.00	613,201.70	613,201.70	13,000,000.00	12,998,809.16	12,998,809.16	1,190.84	99.99
13.21	اللوازم	16,000,000.00	4,000,000.00	1,655,362.86	1,655,362.86	20,000,000.00	19,999,778.55	19,999,778.55	221.45	100.00
14.21	التوثيق	30,000,000.00	4,000,000.00			34,000,000.00	23,946,290.77	19,431,293.09	14,568,706.91	57.15
15.21	تكاليف ملحقة	55,000,000.00	46,600,000.00	2,010,000.00	2,010,000.00	101,600,000.00	72,538,024.39	72,534,593.39	29,065,406.61	71.39
16.21	ألبسة العمال	1,000,000.00				1,000,000.00	999,765.00	999,765.00	235.00	99.98
17.21	حظيرة السيارات	10,000,000.00	4,000,000.00	1,223,242.99	1,223,242.99	14,000,000.00	13,912,054.85	13,912,054.85	87,945.15	99.37
18.21	أشغال الصيانة	11,000,000.00	8,000,000.00	2,662,086.60	2,662,086.60	19,000,000.00	18,881,132.29	18,878,267.36	121,732.64	99.37
19.21	مصاريف تكوين وتربصات قصيرة المدى بالخارج	38,000,000.00	14,000,000.00	-	688,946.00	51,311,054.00	47,205,278.50	47,176,766.00	4,134,288.00	91.94
20.21	مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى	1,000,000.00	700,000.00			1,700,000.00	435,761.60	435,761.60	1,264,238.40	25.63
21.21	عتاد ولوازم الإعلا م الآلي	5,000,000.00	3,000,000.00	974,553.00	974,553.00	8,000,000.00	7,989,426.90	7,989,426.90	10,573.10	99.87
22.21	عتاد وأثاث البيداغوجيا	2,000,000.00	4,000,000.00			6,000,000.00	5,997,010.50	5,997,010.50	2,989.50	99.95
	مجمـوع القسـم 2 للنقـــل	189,000,000.00	94,300,000.00	10,547,585.09	10,425,181.26	283,422,403.83	238,704,229.64	234,081,717.86	49,340,685.97	82.59

ملحق رقم 04 (تابع)

جـــامعـــة أدرار

السـنة المـالـية 2014 — جدول تلخيصي حسب الفصول

الفصل	البيان	الإعتماد الأصلي	الإعتماد المضاف	التحويل بالزيادة	التحويل بالنقصان	الإعتماد المعدل	الإرتباطات	المدفوعات	الرصيد	النسبة
	مجموع القسم 2 المنقول	189,000,000.00	94,300,000.00	10,547,585.09	10,425,181.26	283,422,403.83	238,704,229.64	234,081,717.86	49,340,685.97	
23.21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التخرج	600,000.00	500,000.00	400,000.00	522,403.83	977,596.17	806,927.90	806,927.90	170,668.27	82.54
24.21	المشاركة في الهيئات الوطنية والدولية								-	
25.21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية والتقنية	8,000,000.00		153,487.47	153,487.47	8,000,000.00	7,999,314.48	7,989,514.11	10,485.89	99.87
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين طويل المدى بالخارج	1,000,000.00	1,000,000.00		806,542.00	1,193,458.00	354,906.00	354,906.00	838,552.00	29.74
27.21	النشاطات الرياضية والعلمية والثقافية لفائدة الطلبة	1,000,000.00		300,000.00	300,000.00	1,000,000.00	978,003.00	978,003.00	21,997.00	97.80
28.21	التعاون العلمي واتفاقيات برامج البحث	500,000.00		806,542.00		1,306,542.00	963,868.00	963,868.00	342,674.00	73.77
31.28	تداريب الطلبة في الوسط المهني	6,000,000.00				6,000,000.00		-	6,000,000.00	-
	مجموع القسم 2	206,100,000.00	95,800,000.00	12,207,614.56	12,207,614.56	301,900,000.00	249,807,249.02	245,174,936.87	56,725,063.13	81.21
	المجموع العام	1,328,000,000.00	442,932,000.00	85,720,350.42	72,602,518.93	1,784,243,831.49	1,703,655,847.45	1,627,144,727.84	157,099,103.65	91.20

اقفلت هذة الوضعية المالية للثلاثي الاول بمبلغ يقـدر بـ: مليار و ستمائة و سبعة و عشرون مليون ومائة واربعة واربعون الف وسبعمائةوسبعة وعشرون دينارواربعةوثمانون سنتيم

ادرار في:

ادرار في:

المحاسب المعتمد

محاسب الجامعة
بن يوسف عبد الله

الآمر بالصرف

أ.د جليل صالح
مدير جامعة أدرار بالنيابة

ملحق رقم 05

جـــامعـــة أدرار

وضعية الإلتزامات التقديرية حسب أبواب ومواد نفقات الميزانية

إلى غايـــــــــة : 31 ديسمبر 2015

الفصل	البـــيـــا ن	الإعتماد الأصلي	الإعتماد المضاف	التحويل بالزيادة	التحويل بالنقصان	الإعتماد المعدل	الألتزامات	الرصيد	النسبة
	القسم الأول : نفقات الموظفين								
01/21	المرتبات والأجور	340,000,000.00	28,200,000.00	9,000,000.00	15,000,000.00	362,200,000.00	355,507,225.44	11,734,784.26	98.15
02/21	الموظفون المناوبون واليوميون الأجور ولواحقها	100,000,000.00	28,000,000.00	-	14,215,000.00	113,785,000.00	112,825,419.09	2,273,841.66	99.16
03/21	تعويضات ومنح مختلفة	668,531,000.00	149,169,000.00	26,365,000.00	2,150,000.00	841,915,000.00	835,596,682.55	18,333,211.88	99.25
04/21	شبه راتب المتمهنين	-	-	-	-	-	-	-	
05/21	تكاليف اجتماعية	264,800,000.00	55,800,000.00	12,050,000.00	12,050,000.00	320,600,000.00	307,663,177.22	17,423,849.07	95.96
06/21	الخدمات الإجتماعية	20,000,000.00	-	-	-	20,000,000.00	20,000,000.00	-	100.00
07/21	تأمين الطلبة	21,400,000.00	70,000,000.00	-	-	91,400,000.00	80,099,100.00	11,300,900.00	87.64
08/21	أجور الأساتذة المؤقتين،المشاركين والمدعوين	20,000,000.00	26,000,000.00	-	4,000,000.00	42,000,000.00	30,011,977.50	12,025,462.50	71.46
09/21	منحة الخدمة والأضرار الجسدية	-	-	-	-	-			
	مجمـــوع القسم الأول :	1,434,731,000.00	357,169,000.00	47,415,000.00	47,415,000.00	1,791,900,000.00	1,741,703,581.80	73,092,049.37	97.20
	القسم الثاني : نفقات التسيير								
11/21	تسديد النفقات	10,000,000.00	-	-	-	10,000,000.00	9,917,286.57	82,713.43	99.17
12/21	الأدوات والأثاث	10,000,000.00	5,000,000.00	1,365,000.00	1,365,000.00	15,000,000.00	14,636,223.05	363,776.95	97.57
13/21	اللوازم	16,000,000.00	-	2,547,014.31	2,547,014.31	16,000,000.00	15,871,734.36	128,265.64	99.20
14/21	التوثيق	15,000,000.00	-	11,214.95	11,214.95	15,000,000.00	14,999,103.30	896.70	99.99
15/21	تكاليف ملحقة	52,400,000.00	9,000,000.00	4,628,304.08	4,628,304.08	61,400,000.00	61,375,766.79	24,233.21	99.96
16/21	ألبسة العمال	1,000,000.00	-	-	-	1,000,000.00	999,765.00	235.00	99.98
17/21	حظيرة السيارات	2,000,000.00	-	545,290.68	545,290.68	2,000,000.00	1,985,739.57	14,260.43	99.29
18/21	أشغال الصيانة	11,000,000.00	2,000,000.00	3,677,736.37	3,677,736.37	13,000,000.00	12,962,934.60	37,065.40	99.71
19/21	مصاريف التكوين والتربصات القصيرة المدى بالخارج	50,000,000.00	8,000,000.00	6,424,767.00	6,424,767.00	58,000,000.00	57,902,952.55	97,047.45	99.83
20/21	مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات القصيرة	1,000,000.00	600,000.00	-	-	1,600,000.00	1,597,811.01	2,188.99	99.86
21/21	عتاد ولوازم الإعلام الآلي	5,000,000.00	-	1,338,830.00	1,338,830.00	5,000,000.00	4,998,193.20	1,806.80	99.96
22/21	عتاد وأثاث البيداغوجيا	2,000,000.00	-	-	-	2,000,000.00	1,991,047.50	8,952.50	99.55
23/21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج	600,000.00	-	300,000.00	300,000.00	600,000.00	596,754.13	3,245.87	99.46
25/21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و....	10,000,000.00	-	383,880.00	383,880.00	10,000,000.00	9,982,017.18	17,982.82	99.82
26/21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى	500,000.00	500,000.00	-	-	1,000,000.00	971,180.00	28,820.00	97.12
27/21	النشاطات الرياضية والعلمية والثقافية	1,300,000.00	-	95,612.00	95,612.00	1,300,000.00	1,296,594.00	3,406.00	99.74
28/21	التعاون العلمي وإتفاقيات برامج البحث	500,000.00	-	-	-	500,000.00	-	500,000.00	0.00
30/21	تدارب الطلبة في الوسط المهني	1,000,000.00	-	-	-	1,000,000.00	-	1,000,000.00	0.00
	مجمـــوع القسم الثاني :	189,300,000.00	25,100,000.00	21,317,649.39	21,317,649.39	214,400,000.00	212,085,102.81	2,314,897.19	98.92
	المجمـــوع العام :	1,624,031,000.00	382,269,000.00	68,732,649.39	68,732,649.39	2,006,300,000.00	1,953,788,684.61	75,406,946.56	97.38

المحاسب المعتمد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية ادرار — WILAYA D'ADRAR

ادرار في: 04 جوان 2005

رقم و: N° W : 2005/37/DP/INS/090

ثابت: N° Fixe: 05/01/02/027

Fdw.1

Secteur : Education – Formation	القطاع:
Sous-Secteur : Enseignement supérieur	القطاع الفرعي:
Chapitre : Enseignement supérieur	الفصل:
Article : Universités	المادة:
Gestionnaire : Le Wali de la Wilaya d'Adrar	المسير:
Opération N°: N.D.5.621.2.262.101.05.01	عملية رقم:

مقرر: DECISION DE :

Inscription	x	التسجيل
Réévaluation		اعادة التقييم
Dévaluation		التخفيض

ن والي ولاية ادرار

- بمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرخ في 1990/04/07 المتضمن قانون البلدية
- مقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 1990/04/07 المتضمن قانون الولاية
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 1999/08/23 المتضمن تعيين السيد والي ولاية ادرار
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98/227 المؤرخ في 1998/07/13 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز
- بمقتضى القانون رقم 04-21 المؤرخ في 2004/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 2005
- بمقتضى مقرر برنامج رقم و م/2005/07/م ج/07 المؤرخ في 2005/01/02 المتضمن البرنامج القطاعي الغير ممركز لسنة 2005 (البرنامج العادي)

DECIDE — يقرر ما يلي

المادة الاولى: العملية المشار الى رقمها فيما اعلاه و الموالي نصها قد ..... بموجب هذا المقرر

Article 1 : L'opération dont le numéro indiqué ci-dessus et dont le libellé suit est **Inscrite** par la présente décision.

Etude et réalisation d'une faculté des sciences économiques de 1.000 places pédagogiques à Adrar

المادة الثانية: تقدر كلفة العملية ب:

Article 2 : Le coût de l'opération est de : **200.000.000 DA**

(Deux Cent Millions de Dinars Algériens)

المادة الثالثة: يوجد كل من تمويل هيكلة الكلفة و نوع التمويل و الجدول الزمني و تحديد الموقع و اثار الاستثمار على التوالي في الجداول ا.ب.ج.د.ي التالية:

Article 3 : La structure du coût, la nature de financement, l'échéancier, la localisation et les effets de

Rappel Opération N°: N.D.5.621.2.262.101.05.01

Autres Caractéristiques: — المميزات الاخرى

1- Echéancier Prévisionnel de (10^3 DA) — 1-الجدول الزمني التقديري للمدفوعات (10^3 د ج)

Année السنة / Montant en المبلغ ب	2005	2006				
Dinars الدينارات	50.000	150.000				
Devises Directes العملة المباشرة						
TOTAL المجموع	50.000	150.000				

Montant Total de l'Autofinancement (10^3 DA) — المبلغ الاجمالي للتمويل الذاتي (10^3 د ج)

2- Autres Informations : — 2- معلومات اخرى

Observations : Procédures d'appel d'offres obligatoires

الوالي

Destinataires : — المرسل اليهم:

A Messieurs : — الى السادة:

- Le Directeur du Logement et des Equipements Publics d'Adrar
- Le Trésorier de la Wilaya d'Adrar
- Le Contrôleur Financier d'Adrar

Rappel opération N° : N.D.5.621.2.262.101.05.01

A/- STRUCTURE DU COUT (10^3 DA) :

ا- هيكلة الكلفة (10^3 د ج)

تفصيل الهيكلة Rubriques	الكلفة الاولى Coût Initial (1)	الكلفة الاخيرة المسجلة Dernier Coût Inscrit (2)	الكلفة النهائية Coût Final (3)	فرق Ecart (2-1)
الدراسات و/ او الخدمة 01 Etudes et / ou Engineering	5.000			
البناء و هندسة مدنية 02 Bâtiments et Génie-Civil	175.000			
الاشغال العمومية 03 Travaux Publics	20.000			
الالات و التجهيزات 04 Machines et Equipements				
عتاد النقل و التموين 05 Matériel de Transport et de Manutention				
التكوين 06 Formation				
تقديم الخدمات الخارجية 07 Prestations de Services Extérieurs				
المحروث الاحتي 08 Stock outils				
غير ذلك 09 Autres				
إشهار و إشعار بمناقصة - Publication et Appel d'Offres				
المنشآت الاساسية المحيطة - Infrastructures environnantes				
الارضية - Terrain				
الفوائد الاثنائية - Intérêts Intercalaires				
حقوق الجمارك و الرسوم - Droits de Douanes et Taxes				
مبلغ العملية الغير موزعة 98 Montant Opération Non-Ventilée				
المجموع 99 TOTAL	200.000			

B/- NATURE DE FINANCEMENT (10^3 DA) :

ب- نوع التمويل (10^3 د ج)

التمويل Financement	مساهمات ميزانية الدولة Concours Budgétaires	قروض الخزينة Prêts Trésor	غير ذلك Autres	المجموع TOTAL
المبلغ السابق Montant Antérieur				
المبلغ الحالي Montant Actuel	200.000	-	-	200.000

Rappel opération N° : N.D.5.621.2.262.101.05.01

ج- الجدول الزمني للانجاز

C- Echéancier de Réalisation

Inscription التسجيل		Démarrage الانطلاق		Achèvement الاستكمال	
الشهر	السنة	الفترة	السنة	الفترة	السنة
05	05	02	05	04	06

د- الموقع
D- Localisation

Localisation الموقع	ولاية Wilaya	Commune بلدية	بين الولايات Inter-Wilaya	الخارجي Extérieur
Initiale السابقة				
Actuelle الحالية	Adrar	Adrar		

E.1- Effets ou Consistance Physique de l'Investissement

المنتوج او نوع الشغل او العمل Produits ou Nature de l'Ouvrage ou de l'Action		وحدة القياس Unité de mesure		Capacité installée ou dimension physique Initiale	Capacité installée ou dimension physique Actuelle
رمز Code	En Clair بالتوضيح	رمز Code	بالتوضيح En clair		
	Superficie totale	M^2	Mètre carré		6.380
	Lot N°01: Bloc de 06 salles de classes séminaires (aile droite R+1)	Pl	Places		6 x 40
	Lot N°02 : Bloc de 06 salles de classes séminaires (aile gauche R+1)	Pl	Places		6 x 40
	Lot N°03 : Bloc d'01 salle de classe spécialisée (aile droite RDC)	Pl	Places		100
	Lot N°04 : Bloc d'01 salle de classe spécialisée (aile gauche RDC)	Pl	Places		100
	Lot N°05 : Bloc amphithéâtre	Pl	Places		250
	Lot N°06 : Voiries et réseaux divers : Partie 01 : Evacuation à la décharge publique Partie 02 : Clôture Partie 03 : A.E.P + Assainissement Partie 04 : Eclairage extérieur + construction et équipement poste transformateur Partie 05 : Aménagements intérieurs et extérieurs				
	Lot N°07 : Travaux de terrassement généraux				

ي-2- مناصب الشغل الناتجة المباشرة التي احدثها الاستثمار بعد الانجاز

E.2- Emplois Permanents Directs Crées par l'Investissement après Réalisation

Antérieur Nombre d'Emplois	السابق عدد مناصب الشغل	Antérieur ou de journées de travail	السابق او ايام العمل
Actuel	الحالي	Actuel	الحالي

ملحق رقم 07 (تابع)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

رقم : و ت ع ب ع 06/109/م ت !

الجزائر في 2006/10/22

رقم ثابت : 13/04/262.012/05

القطاع:	: التربية والتكوين
القطاع الفرعي	: التعليم العالي
الفصل	: التعليم العالي
المادة	: تجهيزات
المسير	: مدير جامعة أدرار
العملية رقم	: NF 5.621.7.264.375.05.

تسجيل	X
مقرر إعادة التقييم	
انخفاض التقييم	

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي

- و بمقتضى القانون رقم 05-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005 يتضمن قانون المالية لسنة 2006،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-175 المؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 24 ماي عام 2006 والمتضمن تعين رئيس الحكومة،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-176 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 24 ماي عام 2006 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة .
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1415 الموافق 27 أوت 1994 المحدد صلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-40 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1420 الموافق 14 فبراير سنة 2000، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز،
- و بناء على طلب مدير جامعة أدرار تحت رقم 06/188 بتاريخ 14/10/2006

يقرر ما يلي

المادة 1 : تسجل العملية المشار إلي رقمها أعلاه والتي جاء نصها أدناه في قائمة الاستثمارات بموجب هذا القرار:

تجهيز 1.000 مقعد بيداغوجي بجامعة أدرار (كلية العلوم الإقتصادية)

المادة 2 : تقيم تكاليف العملية بمبلغ: **ثلاثون مليونا دينار جزائري (30.000.000 دج)**

المادة 3 : يوجد كل من تفصيل الكلفة و طبيعة التمويل و الجدول الزمني و تحد يد الموقع و آثار الاستثمار على التوالي في الجداول: ا. ب.ج.د.ي. التالية

تذكير برقم العملية : NF 5.621.7.264.375.05

ا - هيكل الكلفة (10^3 د ج)

	الكلفة السابقة		الكلفة الحالية	
	المجموع	منه بالعملة مباشرة	المجموع	منه بالعملة مباشرة
الدراسات و/ أو الهندسة (المتابعة)				
البناء و ما أرتبط به من هندسة مدنية				
الأشغال العمومية				
الآلات و التجهيزات			30.000	
عتاد النقل و التفريغ				
التكوين				
تقديم الخدمات الخارجية				
مخزون الأدوات				
غير ذالك				
-مال متداول إضافي				
-المنشأ ت الأساسية المحيطة				
-الأرضية				
- مصاريف الإشهار				
مبلغ العملية الغير موزع				
المجموع			30.000	

ب - نوع التمويل [10^3 د ج]

التمويل	مساهمات ميزانية الدولة	قروض الخزينة	غير ذلك	المجموع
المبلغ السابق				
المبلغ الحالي	30.000	-	-	30.000